الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية و الثلاثون

الوثائق الرسمية*

اللجنة الرابعة
الجلسة السابعة والعشرون
المعقودة يوم الأربعاء
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

الرئيس: السيد آل سعيد (عمان)

المحتويات

البند ٩٢ من جدول الأعمال : مسألة روديسيا الجنوبية : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

طلبات استماع

Distr. GENERAL
A/C.4/32/SR.27
2 October 1978
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وترسل في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى :

Chief , Official Records Editing Section , Room A-3550.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة بأمد وجيز في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة .

77-58486

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥

البند ٢٩ من جدول الأعمال : مسألة روديسيا الجنوبية : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/32/23/Add.1، A/32/57، A/32/61، A/32/63، A/32/92، A/32/98، A/32/109/Rev.1، A/32/115، A/32/235، A/32/259 و A/32/266، S/12313، S/12395)

١ - السيد غليل (الجمهورية العربية السورية) : قدّم ، وهو يتحدث بوصفه مقرر اللجنة الخاصة بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الفصل ٧ من تقرير اللجنة الخاصة المتعلّق بروديسيا الجنوبية (A/32/23/Add.1) . وقال انه ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ٣١/١٤٣ و٣١/١٤٥ أ و ب قد نظرت اللجنة الخاصة في مسألة روديسيا الجنوبية بصورة مفصّلة. وقد وضعت في الاعتبار ، عندما فعلت ذلك ، مقررات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع وأسعفتها الى حد كبير المعلومات الواردة في ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة (A/32/23/Add.1 ، المرفق) . كما جرى بحث مسألة روديسيا في المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زمبابوى وناميبيا ، الذى عقد في مابوتو ، والذى نظّمته اللجنة الخاصة بالتعاون مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا طبقا لقرار الجمعية العامة ٣١/١٤٥ .

٢ - وأضاف قائلا ان ممثل المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، قد شارك في مناقشة اللجنة الخاصة حول مسألة روديسيا الجنوبية ، كما شارك ممثلون لحركة التحرر الوطني لزمبابوى عن طريق الادلاء ببيانات تلقي الضوء على آخر التطورات . وكانت اللجنة الخاصة مجمعة على رفض الأساليب الفاشمة والسياسة القائمة على التمييز التي يمارسها نظام الأقلية العنصرى ، غير المشروع ، وانعكس هذا الموقف في اقرار مشروعين ، دون اعتراض ، أحدهما يتعلّق بالجوانب العامة للمشكلة بينما يتعلّق الثاني بمسألة محددة هي مسألة الجزاءات (A/32/23/Add.1 ، الفقرتان ١٦ و ١٩) .

٣ - وقد أعرب ، بالنيابة عن اللجنة الخاصة ، عن أمله في اقرار ذلك الفصل في التقرير المتعلّق بروديسيا الجنوبية ، وفي اعتماد توصياته .

٤ - السيد ريتشارد (المملكة المتحدة)*: قال انه مثلما حدث في العام الماضي ، فان مفاوضات مكثّفة بشأن المشكلة الروديسية تجرى في مكان آخر في الوقت الذى تنعقد فيه الجمعية العامة. ومن الصعب ، مرة أخرى ، على وفده أن يجازف بالتنبؤ بما يحتمل أن يحدث في الأسابيع والأشهر المقبلة ، وعلى وجه الدقة ، لأن المفاوضات مازالت جارية .

---

* أدرج هذا البيان بكامله في المحضر الموجز وفقا للمقرر الذى اتخذته اللجنة خلال الجلسة .

(السيد ريتشارد ، المملكة المتحدة)

٥ - ثم اقترح ، بوصفه ممثل الدولة القائمة بالادارة ، أن يقدّم الى اللجنة البيان السنوى لتلك الدولة عن الأحداث الرئيسية المؤثّرة في روديسيا الجنوبية وعن الأعمال التي قامت بها حكومة المملكة المتحدة . وقال ان من المتعين عليه أن يشير ، حتما وعن حق ، الى المقترحات البريطانية للتسوية ، التي عمّمت على كافة الدول الأعضاء في هيئة الوثيقتين S/12393 و S/12395 . ولكنه يعتقد أنه من المفيد ان يضع الجهود التي بذلتها حكومته بصدد تلك المقترحات في مكانها الصحيح من الصورة ؛ وأن يشرحها لمجموعة أكبر عددا من أعضاء مجلس الأمن ؛ وأن يصحّح الأفكار الخاطئة المختلفة التي قد تؤدّى ، ما لم يجر تصحيحها ، الى تقويض فرص وضع حل مقبول دوليا .

٦ - ومضى قائلا انه لن يخوض في تفاصيل الأحداث التي وقعت قبل نيسان/ابريل ، نظرا لأن بيانا كاملا عنها قد قدّم الى لجنة الأربعة والعشرين الخاصة يوم ١٠ نيسان/ابريل . وفي ذلك الشهر ، زار السيد أووين الجنوب الافريقي ليناقش منهاجا جديدا مع كافة الأطراف المعنية بغية محاولة التوصّل الى اتفاق بشأن دستور الاستقلال وبشأن وضع ترتيبات لفترة انتقالية وجيزة ، تجرى خلالها الانتخابات . وفي يوم ١١ ايار/مايو ، أعلن السيد اووين ، بعد مناقشات أخرى مع السيد سيروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة ، عن انشاء فريق استشارى أنجلو - أمريكي مشترك لكي يزور الجنوب الافريقي لمواصلة المبادرة عن طريق المزيد من المناقشات المكثّفة .

٧ - ثم قال ان الفريق ، الذى رأسه السيد جون غراهام ، نائب وكيل الوزارة بوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث ، والذى ضمّ سفير الولايات المتحدة لدى زامبيا ، قد زار الجنوب الافريقي في ايار/مايو ثم في تموز/يوليه لاجراء مناقشات مع "أعرض ما أمكن من القطاعات وأكثرها تنوعا في الرأى" . بما في ذلك ممثلو التجمّعات الوطنية الرئيسية ، وجبهة روديسيا ، والموظفون الحكوميون في دول الخطوط الأمامية وجنوب افريقيا . وتركّزت المشاورات حول المحتويات الممكنة لدستور للاستقلال ، وحول العملية الانتخابية الديمقراطية المطلوبة لتحقيق الانتقال الى حكم الأغلبية بحلول ١٩٧٨ ، وحول التدابير الضرورية لدعم الاقتصاد مستقبلا في زمبابوى مستقلة ، ولا سيما كيفية الاحتفاظ في ذلك البلد بمهارات السكان البيض وبالتزامهم نحوه . وقد أقرّت حكومتا المملكة المتحدة والولايات المتحدة بأن من المرجّح أن يستمر العنف الى أن يتأكّد الوطنيون من أن جبهة روديسيا ستسلّم السلطة .

٨ - واستطرد قائلا ان السيد اووين قد صرّح ، في معرض شرح السياسة البريطانية أمام اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في لندن يوم ٩ حزيران/يونيه ، بأن حكومة المملكة المتحدة ترى أن الاستقلال في ١٩٧٨ هو ضرورة مطلقة ، لأنها ترى أن الفشل في تحقيقه في ذلك الموعد سيعني حتمية حدوث انتقال عنيف الى حكم الأغلبية . كما أوضح ان استطالة فترة العنف ستلحق ضررا ماديا وبشريا هائلا بالبلد وستعرّض للخطر فرص السلام والانسجام العنصرى في الجنوب الافريقي على المدى الأطول ، ربما على نحو يستحيل معه استعادة هذه الفرص . كما صرّح السيد اووين بأن الاستراتيجية الجديدة ستتيح للمملكة المتحدة ، وهي تنهض بمسؤوليتها القانونية ازاء روديسيا الجنوبية ، أن تحافظ على الاشراف الشامل على عملية صياغة الدستور ، وأن تصغي الى كل الأطراف وأن تصوغ حكمها فيما يتعلّق بشكل الدستور الأكثر قبولا لدى كافة الشعب في زمبابوى . كما أنها ستكفل عدم امتلاك أية جماعة بمفردها لحق النقض المطلق .

/...

(السيد ريتشارد ، المملكة المتحدة)

٩ - وأضاف أن السيد اووين قد قال بصدد دستور المستقبل ، ان ليس للمملكة المتحدة سوى ثلاث شروط مسبقة هي : أن ينصّ على قيام حكومة منتخبة ديمقراطيا ؛ وأن يكون حق التصويت على أوسع نطاق ممكن على أساس حق الاقتراع العام للبالغين وأن تتوفّر الحماية لحقوق الانسان الأساسية ، في شكل لائحة حقوق وقضاء مستقل . وأضاف السيد اووين ،علما منه بمخاوف الروديسيين البيض بشأن سيادة القانون والنظام ، ولا سيما في الفترة الانتقالية ، أن الدستور يجب أن ينصّ على قيام حكومة انتقالية ، تشرف على انتخابات نزيهة وكاملة ، وتحافظ على القانون والنظام في الفترة الانتقالية .

١٠- ثم قال ان الأسقف موزوريوا زعيم المجلس الوطني الافريقي المتحد والقس نداباننجي سيتهول قد أعربا ، كلاهما ، عن مساندتهما للمبادرة الجديدة . وقال السيد نكومو ، وهو يتحدث باسم الجبهة الوطنية يوم ٥ تموز/يوليه ، أن الجبهة غير راغبة في النقاش حول دستور الى أن تستكمل المفاوضات لأجل تسليم السلطة .

١١- واستدرك قائلا ان السيد سميث قال في سالسبوري يوم ١٨ تموز/يوليه ، أنه لا يعتقد أن المفاوضات ستسفر عن النجاح ، كما أعلن أن انتخابات عامة ستجرى يوم ٣١ اب/اغسطس سعيا وراء مساندة الناخبين لتسوية داخلية . وهدفه من ذلك هو دستور جديد ، ان لم يتفق عليه مع حكومة المملكة المتحدة ، فسيتفق عليه داخليا قبل نهاية ١٩٧٧ . وهو يتصوّر انشاء حكومة ذات قاعدة عريضة ، تشمل الروديسيين السود المستعدين للعمل ، بصورة سلمية ودستورية ، مع الحكومة بغية ارساء قاعدة يمكن على أساسها وضع دستور للمستقبل .

١٢- وأضاف قائلا ان السيد اووين قد قال في مجلس العموم يوم ٢٥ تموز/يوليه ، بشأن التسوية الداخلية ، انها ، حسبما أعلنّا رأينا مرارا ، لا تفي بالالتزام الرئيسي المتمثّل باجراء انتخابات نزيهة ، وستسمح باستمرار النضال المسلّح ، وفي هذه الحالة سيكون من العسير اجراء الانتخابات في ظل الجو الراهن . ولكن أية حكومة في زمبابوى ، سوداء كانت أم بيضاء ، تحتاج من أجل البقاء الى الحصول على اعتراف المجتمع الدولي ، وان استبعادها لأى من الزعماء الوطنيين من عملية انتخابية نزيهة سيكون بمثابة خطة عمل من شأنها استمرار الصراع . واستطرد السيد اووين قائلا أمام مجلس العموم يوم ٢٥ تموز/يوليه ان الفريق الاستشارى الأنجلو - أمريكي يوشك أن يقدّم مقترحات ، ان كانت لا تمثّل اتفاقا في الرأى ، فانها مقترحات يمكن التوصّل على أساسها الى قدر من الاتفاق .

١٣- ثم قال ان المقترحات كانت موضع البحث مرة أخرى عندما زار السيد اووين واشنطن في ٢٣ - ٢٤ تموز/يوليه لاجراء محادثات مع السيد فانس والرئيس كارتر . وعقب مناقشات تفصيلية أخرى بين مسؤولين من المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، اجتمع السيد اووين والسيد فانس مجددا في لندن يوم ١٢ آب/اغسطس لمناقشة المقترحات . وانضم اليهما في وقت لاحق السيد ر . ف . بوثا وزير خارجية جنوب افريقيا الذى زار المملكة المتحدة في ١٢ - ١٣ آب /اغسطس . كما جرت مناقشات بشأن روديسيا الجنوبية يوم ١٣ آب/اغسطس ، مع الرئيس نيريرى رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ،

وعقدت اجتماعات أخرى في غضون ذلك الشهر مع بعض الزعماء الوطنيين الروديسيين وغيرهم من المعنيين مباشرة أكثر من غيرهم بمشكلة روديسيا الجنوبية .

١٤ — وقال ان السيد اووين بدأ يوم ٢٥ اب/اغسطس جولة ثانية بين عواصم افريقية ، ورافقه فيها اندرو يانغ سفير الولايات المتحدة . وبعد زيارة لاغوس ، حيث اجتمعا بالجنرال اوباسانجو رئيس الدولة النيجيري ، سافر السيد اووين والسفير يانغ الى لوساكا حيث عقدا اجتماعات منفصلة مع رؤساء دول الخطوط الأمامية ومع السيد نكومو والسيد موغابي المنتمين الى الجبهة الوطنية ، وكان ذلك يوم ٢٧ اب/اغسطس . وفي يوم ٢٩ اب/اغسطس اجتمعا مع السيد فورستر والسيد بوثا في بريتوريا . وفي أعقاب مناقشات أخرى مع الرئيس نيريري في دار السلام يوم ٣٠ اب/اغسطس ، عقد السيد اووين والسفير يانغ اجتماعات مع الوزراء الكينيين وممثلين لمنظمة الوحدة الافريقية في نيروبي يومي ٣٠ و ٣١ آب/اغسطس ، وذلك قبل ان يسافرا الى سالسبوري لعقد اجتماعات مع السيد سميث والأسقف موزوريوا والقس ندابانينجي سيتهول يوم أول أيلول/سبتمبر .

١٥ — ويوم أول أيلول/سبتمبر نشرت في لندن وواشنطن وسالسبوري في آن واحد تفاصيل مقترحات المملكة المتحدة بشأن التسوية ، التي تحظى بالتأييد المطلق لحكومة الولايات المتحدة . كما أعلن ، في اليوم ذاته ، تعيين الفيلد مارشال لورد كارفر المفوض المقيم المسمى لروديسيا الجنوبية . ويتضح الكثير من محتوى المقترحات مما قاله عن العمليات التي أدت الى نشرها .

١٦ — وقال ان بعض أعضاء اللجنة يتذكرون أنه منذ ١٢ شهرا خلت كان هو ، بذاته ، يسعى وراء تسوية بوصفه رئيسا لمؤتمر جنيف . وقد كان هذا المؤتمر معنيا باقرار فترة انتقالية ، مؤدية الى الاستقلال ، تتشارك خلالها كافة الأطراف المختلفة في السلطة . وقد أرجئ المؤتمر ولم يدع الى الانعقاد مرة أخرى بعد أن توصل الى استنتاج مؤداه أنه ليس ثمة امكانية للتوصل الى اتفاق بين الزعماء الوطنيين المختلفين فيما بينهم وبين السيد سميث بشأن هيكل وطبيعة الحكومة الانتقالية . وكان أحد التغييرات الرئيسية في السياسة التي قررها السيد اووين في الربيع ، نتيجة لذلك ، هو ان تتخذ المملكة المتحدة خطوة كبيرة تتمثل في قبول مسؤولية الادارة المباشرة لروديسيا الجنوبية خلال فترة الانتقال .

١٧ — وتتمثل نقاط البدء للمقترحات ، التي يأمل أن يكون قد أوضحها ، في أنه لا يجوز أن يتحقق الاستقلال قبل حكم الأغلبية ، وان الاستقلال يجب أن يعكس التطلعات الحقيقية للشعب . ان المقترحات ، حسبما تخيلها واضعوها ، تتمشى مع هذين المبدأين ، وهي تقوم على العناصر التالية : أولا ، يجب أن تكون هناك عودة الى الشرعية عقب تسليم السلطة من قبل النظام غير الشرعي . وهو الأمر الذي يعني أنه يجب ، عند نقطة سيشرحها فيما بعد ، أن يفسح النظام غير الشرعي الطريق لمفوّض مقيم ليكون ، وهو تحت سلطة حكومة صاحبة الجلالة ، هو الحكومة الشرعية لروديسيا الجنوبية طوال الفترة الانتقالية . ثانيا ، الانتقال المنتظم والسلمي الى الاستقلال في غضون عام ١٩٧٨ . ثالثا ، اجراء الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة على أساس حق الاقتراع العام للبالغين . رابعا ، ان تقيم حكومة

(السيد ريتشارد ، المملكة المتحدة)

المملكة المتحدة ادارة انتقالية لاجراء الانتخابات لحكومة استقلال . خامسا ، وجود للأمم المتحدة ، بما في ذلك قوة للأمم المتحدة خلال الفترة الانتقالية . سادسا ، دستور للاستقلال يكفل قيام حكومة منتخبة ديمقراطيا والغاء التمييز وحماية الحقوق الفردية وفقا للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واستقلال القضاء . وسابعا ، صندوق للتنمية لاحياء اقتصاد البلد .

١٨ - وأردف قائلا ان أعضاء اللجنة يدركون أن الجمع على الورق بين العوامل الثلاثة الأولى ، ونعني بها العودة الى الشرعية والانتقال المنتظم والسلمي الى الاستقلال والانتخابات الحرة ، هو أسهل ، من خلق الظروف التي يمكن فيها تجسيدها على الطبيعة . ولا يعتقد الوطنيون أنه يمكن ان يكون هناك انتقال منتظم وانتخابات حرة اذا كانت العودة الى الشرعية تترك قوات الدفاع والأمن التابعة للنظام غير الشرعي على ما هي عليه دون أى تغيير . ومن ثم ، فقد أوضح السيد اووين أن القوات الجديدة لزمبابوى يجب ان تشكل على أساس قوات حركة التحرير . وفي الوقت ذاته ، يجد العديد من الوطنيين أنفسهم ، ناهيك عن الكثير من البيض ، أن من الصعب قبول فكرة ان الانتقال المنتظم والانتخابات الحرة يمكن ضمانهما اذا جرت العملية بطريقة معكوسة . وسيرفضون ، بلا شك ، الاقتراح القائل بأن السلطة يجب ، ببساطة ، أن تنقل الى الجبهة الوطنية . وهذا ، بالمناسبة ، مطلب يتجاهل ، دعوة الأمم المتحدة للدولة القائمة بالادارة الى ممارسة سلطتها .

١٩ - وقال ان حكومته تعتقد ان من الجوهرى ، اذن ، أن تؤمّن اتفاق كافة المعنيين على وقف لاطلاق النار يرتبط بشكل وثيق بتحويل القوات القائمة الى جيش وطني لزمبابوى الجديدة ، قائم على أساس قوات الجبهة الوطنية ولكنه يشمل عناصر مقبولة من القوات الروديسية الحالية . وستخضع تلك القوات لاشراف المفوض المقيم وستدين بولائها فيما بعد لحكومة المستقبل وحدها ، في زمبابوى ، ومن الواضح أن ذلك ينطوى على تسريح بعض وحدات القوات الروديسية التي فقد الوطنيون ثقتهم بها . وبوقف لاطلاق النار متفق عليه مبني على هذا الأساس ، فليس من الضرورى أن يشغل الجيش الوطني النظامي لزمبابوى بالمحافظة على القانون والنظام ، بل يمكن أن يعودا الى نطاق المسؤولية المعتادة للشرطة ، التي ستخضع كذلك ، برئاسة مفوض شرطة جديد ، لاشراف المفوض المقيم خلال الفترة الانتقالية .

٢٠ - ومضى قائلا ان هذا ، بايجاز ، هو نصف الوضع الجوهرى الذى يجب تأمينه قبل أن يكون من الممكن أن تبدأ فترة انتقالية . وما يرقى اليه الأمر هو أن تكون الأطراف واثقة من أنه ستكون هناك ظروف آمنة بما فيه الكفاية لانتقال سلمي يمكّنها من التخلّي عن حرسها المسلّح .

٢١ - ثم قال ان الضرورة الأخرى ، قبل أن يكون من الممكن بدء الفترة الانتقالية ، هي العثور على أرضية سياسية مشتركة بشأن الأساس الدستورى للمستقبل . ومرة أخرى ، فان الناس لن يقدموا على القاء أسلحتهم ، على أى من الجانبين ، ما لم يكونوا واثقين من أن الظروف السياسية القائمة في ذلك الوقت ستسمح لهم بالتعبير الحر والكافي . وهذا هو السبب في أن فريقا بريطانيا مستقلا عن الفريق العامل مع اللورد كارفر ، ويرأسه مسؤول حكومي كبير هو السيد غراهام ، أجرى مناقشات

(السيد ريتشارد ، المملكة المتحدة)

مع كافة الأطراف حول دستور الاستقلال ومتطلباته السياسية . ومن الناحية النظرية ، ينبغي أن تكون المصاعب هنا أقل منها في مناقشات وقف اطلاق النار والمناقشات العسكرية . ويتفق معظم الزعماء داخل زمبابوى وخارجها على الحاجة الى انتخابات نزيهة وحرة ، فضلا عن الحاجة الى الاستقلال . وحتى السيد سميث اضطر الى الاقرار بمبدأ حق الاقتراع العام للبالغين . وستكون هناك ، في الممارسة ، مشكلات عويصة اذا استمر بعض من يمسهم الأمر او المعنيين في التردد في قبول مدلولات عملية سياسية حرة تكلّل بانتخابات حرة .

٢٢- وعندما يتم الاتفاق على تلك الأمور الجوهرية ، وعندئذ فقط ، سيكون من الممكن بمقتضى المقترحات الحالية بدء الفترة الانتقالية . وعند هذه النقطة سيذهب النظام غير الشرعي . اما المفوض البريطاني المقيم فسيعيّن بهذه الصفة وتكون له السلطة الكاملة للدولة القائمة بالادارة ، وحينئذ ستبدأ عملية الانتقال الى الاستقلال ، التي تشمل ، كما ذكرنا ، الانتخابات الحرة وانجاز دستور للاستقلال . ولأجل تلك الفترة الانتقالية ، ترغب حكومته في أن تطلب الى مجلس الأمن أن يأذن للأمين العام ان يقيم وجودا للأمم المتحدة ، يشمل قوة تابعة للأمم المتحدة . وليس في بال حكومته أن تطلب الى الأمم المتحدة اقامة وجود قد يجد نفسه في نزاع مع واحد او آخر من الأطراف . بيد أنها ستطلب مساعدة كاملة من الامم المتحدة في الظروف التي تعمل لخلقها ، وبمعنى آخر ، فانه حينما تكون كافة الأطراف قد وافقت على عملية الانتقال ، ستكون رقابة الأمم المتحدة ووجودها نوعا من بث الطمأنينة من جديد في قلوب كافة المعنيين .

٢٣- وأوصى المتحدث كل من لم يدرس بعد النصوص الواردة في الوثيقتين S/12393 و S/12395 ، بأن يدرسها . وقال انه يود أيضا ان يشيد باهتمام حكومة الولايات المتحدة ومساندتها القوية ولا ينسى بحال في هذا الصدد صديقه وزميله السفير يانغ - وان يشيد بالمساعدة والتفهّم اللذين لقيهما من رؤساء دول الخطوط الأمامية ودول افريقية أخرى ، وبالجنرال بريم تشاند ممثل الأمين العام .

٢٤- ثم قال انه ، يود ، على ضوء هذه الخلفية ، ان يقول كلمة بشأن أمرين يعرف أنهما في أذهان العديدين .. أولهما ، موقف المملكة المتحدة تجاه الجزاءات . وثانيهما ، صندوق تنمية زمبابوى . وموقف حكومته من الجزاءات صريح وواضح . فهي تريد لها أن تستمر بكل صرامتها الحالية ، طالما أن هناك لا شرعية تفرض هذه الجزاءات ضدها . وستواصل حكومته فرضها في حدود ولا يتهاا القانونية . وهي تأمل أن تتصرف كافة الحكومات الأخرى بنفس الأسلوب . وستستمر في اخطار لجنة مجلس الأمن بأية انتهاكات تحاط علما بها . وهي تتوقّع من كل الحكومات الأخرى أن تفعل نفس الشيء . فلقد كانت الجزاءات عنصرا هاما ، وان لم يكن حاسما لسوء الحظ ، في دفع النظام غير الشرعي الى الاحساب بالواقع ، ويجب أن تستمر . ومن ناحية أخرى ، فان حكومته لا تحبّذ توسيع نطاق الجزاءات بشأن روديسيا الجنوبية لكي تشمل جنوب افريقيا في المرحلة الراهنة ، مثلما طالبت بلدان مختلفة من وقت لآخر . وقد أعلنت حكومة جنوب افريقيا تفضيلها لحل مقبول دوليا . ومن ناحية أخرى ، فانه اذا تطوّرت الأمور بصورة تتطلّب توسيع نطاق الجزاءات أو القيود لتشمل جنوب افريقيا ، في سياق سياستها الروديسية ، فلابد حينئذ من أن يدرس الموضوع وأن يقيّم بعناية .

(السيد ريتشارد ، المملكة المتحدة)

٢٥- واستطرد قائلا انه يود ، ثانيا ،ان يشير الى صندوق التنمية لانعاش اقتصاد البلد . فعندما أعلن عنه للمرة الأولى اجتذب تعليقات انتقادية من قبل بعض الأوساط . وقد اعتقد البعض ، على سبيل المثال ، أنه جهاز لصيانة مصالح الاقلية البيضاء أو لشرائها منها للحلول محلها في ملكيتها . وليست هذه هي الصورة المنشودة كما أنها ليست الصورة التي تراها حكومته . ففي زمبابوى المستقبل ، سيكون هناك اقتصاد مزدهر بصورة معقولة ، ولكن مزيجا من التدهور السياسي والجزاءات التي حشدت ضد النظام غير الشرعي وكساد التجارة العالمية قد شوّه هذا الاقتصاد وألحق به الضرر . ولعلّ الأيام تثبت أن جهود كافة المعنيين قد تؤدى الى قيام زمبابوى مستقلة سياسيا ، تكتنفها صعوبات اقتصادية جسيمة تعزى الى أسباب مختلفة ، تعد سياسات البيض الماضية مجرّد سبب واحد منها . وربما يستطيع بعض البيض تحاشي ذلك بتركهم للبلد ، ولكن الأغلبية السوداء لا تستطيع ذلك . وفي أى الأحوال ، ستحتاج زمبابوى الى كافة شعبها . ولا تريد حكومته لها أن تصاب بالشلل عن طريق هجرة جماعية . والهدف البسيط للصندوق هو ألا يحبط الاستقلال نتيجة لظروف اقتصادية غير مواتية الى حد كبير . وهذا جزء لا يتجزأ من التسوية التي جرى التفاوض بشأنها ، ويجب أن يشكّل جزءا من أساسها . ومن ثم ، فان المستهدف من وراء الصندوق هو رفاه شعب زمبابوى كافة . الذى تنحدر أغلبيته الساحقة من أصل افريقي ، لا أوروبي . وسيكون هناك الكثير لمناقشته مع زمبابوى بشأن استخدام الصندوق . والحقيقة التي لا مفر منها هي أنه ستكون هناك حاجة الى الصندوق . وستحدد الحكومة المستقلة لزمبابوى أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية وتضع خطتها الخاصة بها . وسيوجه الصندوق لهذه الغاية . وهذه هي حقا الطريقة الوحيدة التي يمكن تشغيله بها .

٢٦- واستطرد قائلا ان المقترحات الجديدة تتفق مع المبادئ التي طبقتها حكومته وستواصل تطبيقها دائما في أية تسوية محتملة . كما تضع حكومته في اعتبارها نقطة أخرى هي أنه لا يكفي التخلّص من نظام الأقلية ثم الترتيب لاستقلال مبكّر ، رغم أن هذين الشيئين كليهما ملحّان وجوهريان . وتتطلّب قرارات الأمم المتحدة العمل ، ليس فقط من قبل الدولة القائمة بالادارة بل من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، على تحقيق الاستقلال وفقا لتطلّعات أغلبية السكان . وان خبرة المملكة المتحدة في انهاء الاستعمار - وقد كان لابد من أن تكون لها خبرة أكثر من غيرها - قد أدت بحكومته الى الرغبة في الاستجابة للتطلّعات الوطنية للأغلبية ، وأن تحاول أن تكفل أيضا للبلد الناشئ حكومة قائمة على أساس انتخابات حرّة ، ومن ثمّ ممثّلة للرغبات السياسية للأغلبية . وليس هذا لمجرد انها معتادة على الانتخابات ، فحقيقة الأمر أن هناك خطرا يتمثل في الاستجابة للتطلع الى الاستقلال دون توفير الوسائل المستمرة لحرية الاختيار السياسي للسكان . واذا جرى التصرف على غير هذا النحو ، فانه يمكن في أسوأ الأحوال أن يزرع بذور نزاع أهلي يمكن ، حسبما عرفنا مما جرى في بلدان أخرى ،أن يكلّف البلد الحديث الاستقلال ثمنا باهظا للغاية ، ولا يمكن للدولة القائمة بالادارة ، ولا ينبغي لها ، أن تتولّى تقرير ماهية الأجوبة السياسية التي سيقدمها شعب البلد بعد الاستقلال . غير أن على عاتقها تقع مسؤولية حقيقية ، (وهي مسؤولية استطاعت حكومته الوفاء بمتطلّباتها ، دون استثناء تقريبا في مستعمراتها الأخرى) ، تتمثّل في تأمين نقل السلطة والشرعية ، عند الاستقلال ، الى حكومة يختارها الشعب بنفسه .

(السيد ريتشارد ، المملكة المتحدة)

٢٧- وأردف قائلا ان الشروط المسبقة للوفاء بهذه المسؤولية لم تكن موجودة حقا في روديسيا الجنوبية . فالكل يدرك أن الانتخابات الماضية كانت مقصورة من كل الوجوه على الأقلية البيضاء من السكان ، وانه ، خلال السنوات الأخيرة ، تولّد عن الطابع غير الشرعي للنظام وما تلا ذلك من عزلة لهذا المجتمع ، مناخ سياسي شاذ ، لدرجة أنه حتى المساندة الساحقة ، ظاهريا ، التي قدمت للسيد سميث قد لا تعكس على وجه الدقة ما تعتقده الأقليّة البيضاء حقا بشأن بعض المسائل الأساسية .

٢٨- ان عدم وجود الانتخابات لم يحرم الأغلبية السوداء فقط من امتلاك قدر مناسب من الرأى بشأن مصير البلد . بل انه قد عني أيضا ان الأغلبية لم تكن قادرة على أن تختار زعمائها أو أن تقرر بوضوح من الذى تؤيده . وان شعور السكان السود بالاخفاق ، وهم يواجهون موقفا بدا فيه الطريق السلمي نحو التغيير عن طريق صناديق الاقتراع مسدودا تماما ، قد أدى بشكل حتمي الى النضال المسلح الذى تدور رحاه الآن . وهؤلاء الذين حملوا السلاح قد أرسوا لأنفسهم حقا لا نزاع فيه في أن يكون لهم رأى في صياغة شروط تسوية لاحقة . ولكن ليس بمقدورهم ، أو بمقدور غيرهم ، أن يعرفوا على وجه التحديد ما هي درجة التأييد الشعبي الذى سيلقونه في ظروف سياسية أقرب الى الطبيعية وغير متسمة بالعنف ، ولا سيما أن قواتهم قد تشمل مؤيدين لزعماء وطنيين آخرين في روديسيا الجنوبية . وليس سرا أن هناك منازعات ، لها أسبابها ، حول من الذى يعبّر بأصالة عن الأغلبية في ذلك البلد . وهو لا يفشي سرا عندما يقول أيضا ، بصراحة ، أن أكثر من رئيس دولة افريقي متخوّف من حرب أهلية وأن جهود المملكة المتحدة قد تعرقلت بشكل خطير نتيجة لافتقاد الوحدة بين بعض الزعماء الوطنيين المعنيين . ومن الواضح أن النظام العنصرى سيستمر في سعيه لاستغلال مثل هذه الخلافات .

٢٩- واسترسل قائلا انه سيعمل على تقديم بيان مقتضب عن المفاوضات التي أجراها اللورد كارفر والجنرال بريم تشاند ممثل الأمين العام ، ومازالا يجريانها فعلا ، على أساس قرار مجلس الأمن ٤١٥ (١٩٧٧) . وفي جميع الحالات تقريبا ، فان الاجتماعات التي عقدها اللورد كارفر قد شهدها الجنرال بريم تشاند . وقد ذهب اللورد كارفر أولا الى دار السلام ، حيث عقد اجتماعات يوم ٣١ تشرين الاول/اكتوبر مع الرئيس نيريرى رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ثم مع السيد نكومو والسيد موغابي زعيمي الجبهة الوطنية . ومن هناك ، ذهب الى سالسبورى حيث أجرى مناقشات منفصلة مع كبار القادة العسكريين والمسؤولين المدنيين التابعين للنظام ، ومع الأسقف موزوريوا وفريقه ، ومع القس ندابانينجي سيتهول وفريقه ومع السيد تشينا مانو . واجتمع اللورد كارفر ، قبيل مغادرته سالسبورى يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، مع السيد ايان سميث وزملائه .

٣٠- وقد أبلغ اللورد كارفر الأطراف ، وهو يشرح منهاجه ازاء الترتيبات العسكرية والترتيبات المرتبطة بها التي تعد ضرورية لتحقيق الانتقال الى حكم الأغلبية ، انه لا يستطيع أن يتوقّع منهم الاتفاق على وقف لاطلاق النار الى أن تكون قد أصبحت لديهم فكرة جلية عن الترتيبات السياسية المقترحة لفترة الانتقال . ومن ثم بدأ بعرض المقترحات الانجلو - أمريكية بشأن الترتيبات الانتقالية .

(السيد ريتشارد ، المملكة المتحدة)

أما المسائل المرتبطة بدستور الاستقلال فقد غطاها فريق ثان ، برئاسة السيد جون غراهام ، كان قد زار سالسبورى في الوقت ذاته . ولم تقبل الجبهة الوطنية عقد اجتماع للغرض نفسه . وبعد أن اجتمع اللورد كارفر مع كافة الأطراف أدلى ببيان مؤداه أنه قد وجد اتفاقا حول عديد من النقاط الأساسية المطروحة ، ولكنه وجد عدم اتفاق في مجالات هامة مثل تكوين القوات المسلحة خلال الانتقال والصلاحيات الواسعة المقترحة للمفوض المقيم خلال الشهور القليلة السابقة على الاستقلال . وقد أفادت محادثاته في تحديد ملامح مشكلات معينة واجهها أعضاء مختلفون ينتمون للأطراف ، وفي تمكينه من ازالة عدد من حالات سوء الفهم .

٣١- ومضى قائلا ان اللورد كارفر قد ذهب ، بعد مغادرته سالسبورى ، لاطلاع رئيسي دولتين آخريين من دول الخطوط الأمامية - السيد خاما ، رئيس بوتسوانا ، في غابورون والسيد كاوندا ، رئيس زامبيا ، في لوساكا - على نتيجة الجولة الاولى من مناقشاته . كما طار الى لاغوس لاعلام الجنرال أوبا سانجو النيجيرى . وأجرى اللورد كارفر ، بعد عودته الى لندن ، مناقشات مكثّفة وتفصيلية مع السيد اووين وموظفيه فضلا عن موظفين حكوميين تابعين للولايات المتحدة . وحتى في الوقت الذى يتحدث فيه ، فان هناك أنباء منتظرة عما اذا كان من الممكن ترتيب اجتماع آخر بين اللورد كارفر والجبهة الوطنية . وتواصل حكومته العمل على وجه السرعة لوضع تفاصيل مقترحاتها . ولا تزال على اتصال بمختلف الأطراف .

٣٢- ثم قال انه منذ نهاية الجولة الاولى من المحادثات ظهر الكثير من التعليقات في أوساط مختلفة حول " فشل " المقترحات أو حول وضع العربات أمام الجياد . وهو واثق من أن أعضاء اللجنة ، باعتبارهم دبلوماسيين محنّكين ، سيعترفون بأنه من المرجح ان يميل أى طرف معني ، لا يرضى عن أى جانب تشمله المفاوضات ، الى اعطاء وزن زائد لموقفه عن طريق الايحاء بأن اعتراضاته تساوى فشلها . وقد فعل ذلك كل من السيد سميث وبعض الزعماء الوطنيين واستخدموا الصحافة لنشر رسالتهم . وهو على يقين من أن اللجنة ستهتدى بالحقائق لا بالمواقف التفاوضية .

٣٣- ومضى قائلا ان الصورة النموذجية في هذا السياق ، تتمثل في أن السيد سميث قد استغل الفشل المزعوم للمقترحات الانجلو - امريكية كأساس لما يمكن أن يثبت أنه عامل جديد ، ألا وهو الاعلان الذى أذاعه يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر . وحتى لا يكون ثمة شك على الاطلاق ، فانه يستطيع أن يقدّم تأكيدا بأن حكومته لم تكن على دراية مسبقة باعلان السيد سميث ، ناهيك عن كونها طرفا فيه .

٣٤- وأضاف قائلا ان المبدأ الرئيسي لحكومته هو ان استقلال زمبابوى يجب أن ينطوى على نقل حقيقي للسلطة ، الى حكومة تمثّل أغلبية شعب روديسيا الجنوبية عقب انتخابات على أساس حق الاقتراع العام للبالغين . ويجب اجراء الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة بشكل واضح ، وان يكون كافة الناس والأطراف الذين يعتزمون العيش في زمبابوى المستقبل أحرارا في المشاركة فيها اذا ما رغبوا في ذلك ، وسواء كانوا يعيشون الآن داخل روديسيا الجنوبية أو خارجها . ومن المهم جدا

(السيد ريتشارد ، المملكة المتحدة)

بالنسبة لزمبابوى أن تكسب حكومتها الجديدة قبولا واسع النطاق في العالم وألا يراود العالم شك في صحة النتيجة . وسيتوقف الشيء الكثير ، بالتالي ، على الظروف التي ستجرى فيها الانتخابات . ولقد كان بيان السيد سميث ذا طابع عام . وحتى يتوفر المزيد من التفاصيل بشأن ما يضمره ، فان من الصعب القول ما اذا كان يمكن لهذه المحادثات أن تؤدى الى تسوية مرضية .

٣٥ - واستطرد قائلا ان رد فعل حكومته مازال يتسم بالحذر ، الى أن تعرف التفاصيل . اذ أن لديها تجربة طويلة للغاية ، في التفاوض مع السيد سميث ، تمنعها من اظهار الكثير من الحماس الفورى . ويبدو بيان السيد سميث كخطوة الى الامام . ومازال يتعين الانتظار لرؤية ما اذا كان قد قبل دون لبس أو غموض مبدأ " رجل واحد - أو بمعنى أصح ، شخص واحد - وصوت واحد " . فقبوله لمبدأ حكم الاغلبية معلق على تنفيذ تدابير للاستجابة لشرطه الاساسي المتمثل في المحافظة على ثقة البيض . ومن ثم فان ما بين السطور قد يحتاج الى فحص دقيق . ولكن من الواضح أن أية انتخابات - وليس من الممكن اجراؤها الا على أساس حق الاقتراع العام للبالغين - يجب أن تكون حرة ونزيهة بشكل ظاهر للعيان . وترى حكومته أن كافة من يعتزمون العيش في زمبابوى ، سواء كانوا في البلد الآن أو خارجه ، يجب أن يكونوا أحرارا في الاشتراك فيها سواء كناخبين أو كمشتركين مباشرين فيها . وهذا الابراز الحر لرغبة الاغلبية هو المفتاح المؤدى الى القبول العالمي للحكومة الجديدة التي ستخرج الى الوجود . وحتى تعرف التفاصيل المتعلقة بما تعنيه ضمنيا الشروط العامة لاعلان السيد سميث ، فان من غير الممكن القول ما اذا كانت أفكاره الجديدة ستساعد على المضي نحو تسوية عامة . ويتعين ، أولا ، رؤية ما بين السطور . بيد أنه يؤكد أن أية تسوية يقدر لها الاستمرار يجب أن تضع حدا للاعمال العدائية . وأى مخطط يقدمه السيد سميث يجب أن يضع ذلك في الحسبان والا خاطر بالفشل .

٣٦ - ثم قال انه عندما تعرف التفاصيل ، وعند فحص أية اقتراحات أخرى قد تبرز الى الوجود ، يجب اجراء نفس الاختبار لكي نرى ما اذا كانت تتمشى مع المبادئ التي تقوم عليها المقترحات التي أشار اليها من قبل . وليست لدى حكومته ، فيما يتعلق بمقترحاتها ، حساسية المؤلف ازاء انتاجه ، اذا جاز التعبير . الا أنها ترى فعلا أنها سليمة وملائمة وان المبادئ التي تستند اليها هي حيوية سواء للاقتراحات أو كمعيار ينبغي الحكم بمقتضاه على أية مقترحات أخرى . وهذه هي القاعدة التي تواصل العمل على هديها .

٣٧ - واستطرد قائلا انه فيما يتعلق بمركز الاقتراحات ، فقد أوضحنا ، ولاسيما للسيد سميث ، انها ينبغي أن تؤخذ ككل ، حتى ولو كان ممكنا اخضاع أى التفاصيل معينة للفحص الدقيق . ان شعب زمبابوى وحده هو الذى يستطيع الموافقة على ما يشعر بأنه ذو طابع عملي وهو وحده الذى يستطيع تنفيذه . والمملكة المتحدة على يقين من أن قبول هذه الاقتراحات من جانب كافة الاطراف سيتيح الأساس لحل سليم وعملي . وفي نهاية المطاف ، فان المسألة لا تتعلق بما تريده المملكة المتحدة بل هي مسألة ما يريده شعب زمبابوى . ويظل العامل الحاسم هو تحقيق تطلعات شعب البلد بأسره .

(السيد ريتشارد ، المملكة المتحدة)

٣٨- ثم قال انه يعتقد ، رغم النكسات وبعض حالات خيبة الأمل ، انه قد تم تحقيق تقدم حقيقي منذ اجتمعت اللجنة في عام ١٩٧٦ . وأضاف انه قال في افتتاح مؤتمر جنيف ان ما يشغل البال لم يعد السؤال هل سيتحقق حكم الأغلبية في روديسيا الجنوبية أم لا ، بل متى يتحقق وكيف . ويمكن أن يضاف الى ذلك الآن أن ما يشغل البال لم يعد مسألة اجراء انتخابات حرة على أساس حق الاقتراع العام للبالغين ، بل الأحرى ، متى وكيف يتم ذلك . وأعرب عن اعتقاده أن الجواب على السؤالين ، متى وكيف ، سيتم في القريب العاجل .

٣٩- وأضاف قائلا انه اذا قبلت الاقتراحات الأنجلو - امريكية ، فستكون هناك زمبابوى مستقلة ، لها حكومة مختارة من جانب أغلبية شعبها في جو من الحرية قبل أن تجتمع اللجنة في العام التالي . ومن المأمول أن يكون مازال ممكنا للادراك السليم أن يسود وأن تظهر الى حيز الوجود في القريب العاجل تسوية سلمية وفقا لهذه الأسس . وأكد أن عزم حكومته ، على المضي في طريقها بقوة حتى تتحقق لها تسوية مقبولة دوليا ، هو أمر ليس موضع تساؤل . فهي لا تزال مقتنعة بأن مقترحاتها تمثل أفضل السبل نحو الأمام .

٤٠ - السيد كانفاى* (مراقب ، الجبهة الوطنية) : وجه الشكر الى اللجنة لاتاحتها الفرصة له لاعلامها بالموقف في زمبابوى . كما شكر الرئيس على الطريقة التي أدار بها الجلسات وعلى التأييد الذى يقدمه بلده لحركة التحرير . وقال انه سعيد برؤية المضوين الجديدين فييت نام وجيبوتي ، وان تجربة فييت نام في النضال ضد الاستعمار والامبريالية ستكون اسهاما كبيرا في اللجنة ، وان استقلال جيبوتي يظهر مجددا ان الشعب الافريقي مصمم على أن يكون سيدا فوق أرضه .

٤١ - وأضاف قائلا ان شعب زمبابوى قد لجأ في اوائل الستينات من هذا القرن الى النضال المسلح بوصفه الأسلوب الوحيد الذى سيسقط النظام الاستعمارى العنصرى . وقد فعل ذلك لأنه قد استنفذ كافة أشكال النضال الأخرى - الاجتماعات الشعبية والمقاطعة الاقتصادية والعصيان المدني - دون ان يحقق أى شيء . وبدلا من ذلك فقد سجن وتعرض للاستغلال وأطلق عليه الرصاص من قبل نظام المستوطنين .

٤٢ - وقال ان لحركة التحرير اليد العليا فوق العدو من الناحية العسكرية . وهي تقوم بعملياتها على كل الجبهات في القطر ، وهذا اضطر قوات العدو الى الانتشار وأرغم سميث على استدعاء جنوده الاقليميين وتجنيد المرتزقة . ويتعرض ثلثا القطر للعمليات العسكرية كما يعاني الاقتصاد المتمرد من الفوضى ، وارتفع معدل الهجرة الى نحو ٧٠٠ ١ شخص كل شهر . ويجرى توسيع الخلايا داخل المدن ، رغم ان معظم القتال في الريف .

٤٣ - واستطرد قائلا ان النضال المسلح يؤتي ثماره . فقد ارغم إيان سميث على ان يذهب الى جنيف في العام السابق واضطر العدو الى قبول حكم الأغلبية ، من ناحية المبدأ ، وقد أقسمت القوات الوطنية ان تشن النضال المسلح حتى تقام حكومة شعبية في زمبابوى .

٤٤ - ثم قال ان النضال ليس عنصريا ؛ وليس هو مواجهة بين السود والبيض . فالقتال موجه ضد نظام تنعم في ظله قلة من الناس ، دون النظر عن لون بشرتهم ، بالسلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حساب الأغلبية . وهو نضال بين المستغلين ومن يستغلونهم . والوطنيون لا يطلقون الرصاص على المدنيين البيض أو السود . فهم يهاجمون الجيش الروديسي الاستعمارى ومواقع الجيش والشرطة والمزارعين من أفراد الاحتياط العسكرى والذين يستخدمون مزارعهم كمواقع للاستخبار لصالح العدو . فاذا ما قامت المملكة المتحدة وسميث بتسليم السلطة الى قلة من العملاء السود الذين سيستمرون في استغلال الأغلبية السوداء بالطريقة التي يتصرف بها سميث ، فان الثورة ستستمر .

٤٥ - ومضى قائلا ان مؤتمر جنيف والمؤتمرات الأخرى السابقة عليه قد عقدت نتيجة للنضال المسلح .

---

* أدرج هذا البيان بكامله في المحضر الموجز وفقا للمقرر الذى اتخذته اللجنة خلال الجلسة .

(السيد كانفاى)

والمقصود بالاقتراحات الحالية للمملكة المتحدة هو تجريد الوطنيين من السلاح واعطاء إيان سميث فسحة من الوقت لالتقاط الأنفاس . وهذا ما حدث خلال الانفراج في الجنوب الافريقي في عام ١٩٧٤ . فالمملكة المتحدة والولايات المتحدة تودان الحفاظ على مصالحهما الاقتصادية والثقافية عن طريق اقامة نظام عميل في زمبابوى . وهذا هو الهدف الرئيسي لمقترحات المملكة المتحدة . والوطنيون لا يقبلون التدخل المباشر للولايات المتحدة في انهاء الاستعمار في روديسيا الجنوبية للأسباب التالية .

٤٦ - واستطرد قائلا ان الولايات المتحدة لا تتحمل مسؤولية دستورية تجاه روديسيا الجنوبية ويجوز لها ان تقدم المشورة الى المملكة المتحدة أو أن تتشاور معها ، ولكنها يجب ألا تكون راعية أو رئيسا مشاركا لأى مؤتمر لانهاء الاستعمار . ولا بد لأية تسوية ان تكون بين حكومة المملكة المتحدة والجبهة الوطنية ، فهما الخصمان في النزاع المسلح الراهن . والولايات المتحدة مستفيدة من الوضع الراهن في روديسيا الجنوبية ، ولأنها كذلك ، فهي عاجزة عن التقديم بحيادية ، لقيام زمبابوى مستقلة ، تكون غير مواتية ، لمصالح شركات الولايات المتحدة . والكل يعرف ان شركات الولايات المتحدة المتعددة الجنسية تتاجر مع نظام سميث رغم الجزاءات الاقتصادية للأمم المتحدة . وقد امدت سبيل اويل روديسيا الجنوبية بالنفط طوال سنوات ، ومازالت تفعل ذلك . ولم تتقيد الولايات المتحدة باعلان مابوتو ، الذى دعا الى اغلاق بعض مكاتب روديسيا الجنوبية ، مثل المكتب الذى يمارس نشاطه في واشنطن (دى . سي) كما حلت الولايات المتحدة محل فرنسا عشية هزيمة الأخيرة في فييت نام . والكل يعرف كيف عانى الشعب الفييتنامي . وتعتقد الجبهة الوطنية ان الولايات المتحدة تود ان تحل محل المملكة المتحدة في استغلال شعب زمبابوى . وفضلا عن ذلك ، فان تدخلها قد اضفى طابعا دوليا على النزاع في زمبابوى بوجه خاص ، وفي الجنوب الافريقي بوجه عام . وتود دول كبرى اخرى ان تتدخل ، وسيؤدى ذلك الى نزاع بين الدول الكبرى .

٤٧ - وأردف قائلا ان حركة التحرير ترفض العناصر الأساسية التالية من اقتراحات المملكة المتحدة للتسوية في زمبابوى تقضي الاقتراحات ان يعهد خلال الفترة الانتقالية ، الى المفوض المقيم المعين من قبل حكومة المملكة المتحدة بالمسؤولية عن كافة الوظائف التنفيذية والتشريعية ، وكأن حركة التحرير قد حاربت النظام غير الشرعي طوال ١٢ عاما لمجرد نقل السلطة الى ادارة استعمارية تملك كل الصلاحيات . وقد عين المفوض المقيم المسمى دون أى تشاور مع شعب زمبابوى . على نظام سميث ان يسلم السلطة الى شعب زمبابوى وليس الى المملكة المتحدة . كما يجب أن تحظى الادارة الانتقالية بثقة الشعب ، ومن ثم يجب ان تكون مقبولة لدى حركة التحرير وأن تحظى بمشاركتها التامة .

٤٨ - ومضى قائلا انه وفقا للكتاب الأبيض الذى اصدرته حكومة المملكة المتحدة ، ستكون المسؤولية الأولى عن صيانة القانون والنظام خلال الفترة الانتقالية في يد قوات الشرطة (الحالية) ؛ والشرطة هذه ، وكثير من افرادها شبه عسكريين قد لعبت دورا حاسما في فرض التشريع القمعي وأنظمة

(السيد كانفاى)

الطوارئ . وأفرادها ضليعون في الترويع والتعذيب ويعتبرون اعداء ألداء لحركة التحرير . وسيكون من السذاجة ان نتصور انهم لن يستغلوا وضعهم لضمان عدم تشكيل حكومة المستقبل من هؤلاء الذين عانوا على أيديهم في الماضي . فاذا أريد لشعب زمبابوى ان يثق في الترتيبات الانتقالية ، وجب ان تسرح القوات الحالية للنظام الشرعي وان تحل محلها قوات حركة التحرير .

٤٩ - ثم قال ان ثلاثة أدوار محتملة لقوة الأمم المتحدة في زمبابوى قد تعددت في الاقتراحات ، وهي : الاشراف على وقف اطلاق النار ومساندة السلطة المدنية والاتصال بالقوات المسلحة الروديسية القائمة وبقوات جيش التحرير . والحقيقة ان استخدام كلمة " زمبابوى " هو استعمال مغلوط نظرا لأنه من المفترض ان تعمل القوة خلال الفترة الانتقالية حيث سيكون المفوض المقيم هو السلطة المدنية . وفي حين تكن حركة التحرير تقديرا ساميا للأمم المتحدة في مجالات مثل مكافحة المرض والجوع والارتقاء بالتعليم ، فانها تعتقد ان الامم المتحدة قد ادت عملها بصورة سلبية في مجالات تتعلق بصيانة السلام وأشار في هذا الصدد الى الأزمات التي حدثت في الكونغو وقبرص وكوريا والشرق الأوسط . وتساءل لماذا ستكون زمبابوى استثناء من ذلك ؟ وأضاف ان الامم المتحدة تقدم اسهاما مهما ومستمرا لنضال شعب زمبابوى . بيد انه اذا أريد لقوة تابعة للأمم المتحدة ان تعمل في الوضع الذى تتصوره المقترحات القائمة فانها قد تجد نفسها وهي تتصرف لحساب السلطة المدنية ، اى المملكة المتحدة ، من خلال مفوضها المقيم ، وضد شعب زمبابوى . ويشعر شعب زمبابوى بأنه يجب ان يكون هو بذاته الحارس على سلامه .

٥٠ - ان صندوق التنمية لزمبابوى ، وهو عنصر هام في الكتاب الأبيض ، قد وصف اصلا بأنه طريقة "لرشوة البيض" . وهو يقدم الآن على نحو مخالف . ولم يذكر صراحة في أى مكان من المقترحات أن الصندوق سيقوم على اساس اولويات وخطط حكومة زمبابوى ذاتها . والواقع ان هناك التزامات صريحة بشأن دور الاستثمار الخاص الخارجي ، واشارات الى تدفقات رأس المال التجارى ، وبخاصة في الصناعات الاستخراجية والتجهيزية والتحويلية . كما ذكر ان الصندوق سيسهل أيضا ، العمل على تشجيع التبادل التجارى وتدفقات الاستثمار الخاص الى زمبابوى ومن ثم يظهر ان الصندوق يقرر مقدما طابع التنمية الاقتصادية لزمبابوى . ويبدو أن المقصود منه هو اعطاء دولة لم تولد بعد قرضا يحتاج سداده الى وقت طويل . وهذه طريقة لحقن زمبابوى برأس المال لصالح سادة غير مرئيين .

٥١ - وقال انه ، لهذه الأسباب تنظر حركة التحرير الى الاقتراحات الحالية على انها محاولة أخرى من قبل الامبرياليين لاحباط ثورة الشعب ، وهي تؤكد مجددا ان النضال المسلح هو السبيل الوحيد للخلاص . وهي ترغب في التفاوض ، ولكنها ستواصل القتال حتى تسلم اليها السلطة كاملة . كما تدعو الدول الافريقية والدول الاشتراكية والبلدان الاسكندنافية الى مساندة حرب التحرير حتى النصر النهائي . ولا يمكن ان يكون هناك وقف لاطلاق النار قبل ان تعرف حركة التحرير ما هو الدور الذى ستقوم به في الحكومة الانتقالية - التي يجب ان تشترك فيها اشتراكا تاما - وقبل ان تسرح القوات المعادية . وينبغي ان يصان القانون والنظام بواسطة قوات الشعب أثناء الفترة الانتقالية وأن تكثف الجزاءات الاقتصادية ، لا أن ترفع .

(السيد كانفاى)

٥٢ - ثم قال انه منذ تكثيف النضال المسلح في زمبابوى ، لجأ نظام الأقلية الى ارهاب وتعذيب المدنيين الأبرياء . وقد وضع مئات الآلاف من المدنيين في معسكرات للاعتقال ، مع فرض حظر التجول من الغروب حتى الفجر ومعاقبة مخالفي حظر التجول بالاعدام . ويعرف سكان هذه المعسكرات انهم اذا لم يدخلوها قبل السادسة مساء فلا يجرؤون على الدخول . وبدلا من ذلك فهم يهربون عبر الحدود الى الدول المجاورة الصديقة .

٥٣ - واستطرد قائلا ان هناك ،نتيجة لذلك ،آلافا من اللاجئين في موزامبيق وزامبيا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة . ويتعقب نظام سميث هؤلاء الزمبابويين العزل ويقتلهم عن عمد . وفي عام ١٩٧٦ ، قتلت قوات سميث الارهابية ما يربو على ١٠٠٠ لاجئ في نياد وزنيا بموزامبيق . ومنذ أمد قريب للغاية ، قتلت قوات سميث عديدا من اللاجئين وأصابت كثيرين غيرهم ، معظمهم من النساء العجائز والأطفال ، في مخيمات اللاجئين في موزامبيق . ومثل هذه الأعمال العدوانية ضد بلدان افريقية وضد اللاجئين الزمبابويين تحظى بمساندة بعض البلدان الغربية ، التي تمد نظام سميث بالنفط والأسلحة والقوى البشرية . وقال انه يدين تلك البلدان بشدة ويدعو الأمم المتحدة الى اتخاذ تدابير حازمة ضدها .

٥٤ - وقال ان اللاجئين العزل يحتاجون الى الطعام والكساء والامدادات الطبية والتسهيلات التعليمية وسيارات الاسعاف والعيادات المتنقلة ، وانه يجرى انشاء معاهد زمبابوى بهدف المساعدة في توفير تعليم نظامي وتقني أيضا للشعب . وناشد الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة أن تنظر الى الموقف بجدية .

٥٥ - وأردف قائلا ان اعلان سميث للعالم بأنه في طريقه الى تحقيق تسوية داخلية مع أفراد بعينهم في زمبابوى انما يستهدف اثارة حرب اهلية . وتهدف التسوية الداخلية المزعومة الى وضع عملاء في السلطة يواصلون استغلال الشعب بنفس الطريقة التي يتصرف بها سميث . ويفترض ان يبقى الجيش الروديسي ، الذى قتل عددا كبيرا من الزمبابويين دون ان يسرح وأن " يحافظ " على القانون والنظام لصالح هؤلاء العملاء . فكيف يمكن لأناس يسمون انفسهم ثوريين وآباء للثورة أن يذهبوا الى حد استرضاء إيان سميث وقواته الارهابية . يجب ان يعرف سميث ومؤيدوه في الخارج وهؤلاء العملاء ان أى شخص يقف في طريق ثورة الشعب سيسحق . وان أية صفقة تتجاوز القوات الثورية لن تبقى طويلا . ولن يكون هناك حل في زمبابوى حتى تسلم السلطة الكاملة الى القوات الوطنية المقاتلة ، التي هي مستعدة لمواصلة النضال المسلح حتى يتم سحق سميث وعملائه مرة واحدة والى الأبد .

٥٦ - تلبية لدعوة الرئيس اتخذ القس ميتشل سكوت (العصبة الدولية لحقوق الانسان) مقعدا على مائدة مقدمي الالتماسات .

٥٧ — القس ميتشيل سكوت* (المنظمة الدولية لحقوق الانسان) : قال ان الكثير قد سمع مؤخرا في المملكة المتحدة من السيد إيان سميث بشأن الحاجة الى " الحفاظ على المعايير " . وتشير أكثر الصحف احتراما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة اليه بوصفه رئيس وزراء روديسيا الجنوبية . كما قيل الشيء الكثير في المملكة المتحدة وفي عدة بلدان اخرى عن تدهور المعايير في الحياة العامة — عن الاباحية وسوء سلوك الشباب . ان عهدا من العنف قد بدأ . كما تستنكر من فوق منابر الخطباء الوعاظ ، اسباب انتشار حالات السطو المسلح والاختطاف والقرصنة .

٥٨ — ورغم ذلك فان زعيم شعب يبلغ تعداده حوالي تعداد سكان بلدة صغيرة في اوروبا أو امريكا يستطيع ان يتحدى الامم المتحدة . واستطاع بالأسلحة التي تمكن من الحصول عليها من زميلة منتهك القانون في جنوب افريقيا ، ان يرد جميع الرسل ، الذين أوفدوا اليه ، خائبين . وقد جر قومه ومعهم ملايين آخرون ، ممن يتعين على قومه ان يعيشوا معهم ، الى شفا حرب أهلية . كما كانت هناك بالفعل آلاف عديدة من الاصابات . اما هؤلاء الذين أمرت عاهلة المملكة المتحدة والمستعمرات بارجاء تنفيذ حكم الاعدام فيهم ، بناء على توصية مجلس الشورى الملكي ، فقد امر باعدامهم ذلك الذى نصب نفسه رئيسا للوزراء .

٥٩ — وأضاف قائلا ان هؤلاء الذين قاوموا وتعرضوا للطرد وحرموا من أراضيهم وحرياتهم يسمون ارهابيين أو عصابات . وتلك الأمور معروفة جيدا ، ولن يكسب الانسان شيئا من الافراط في تبسيطها . لقد خدم السيد سميث ذات يوم في السلاح الجوى الملكي اثناء القتال ضد النازية ، والآن فان صديقه الحميم ، سياسيا ، هو السيد فورستر الذى كان معتقلا بوصفه احد انصار النازى . وقد بذلت محاولة ، في كتاب بعنوان الخدعة البيضاء الكبرى ، لا زالة تأثير الدعاية وادراك بعض حقائق الواقع .

٦٠ — ثم قال ان اكثر المهام جدية ، التي تواجه اللجنة ، هي ضمان ألا يكون الاخفاق التام هو مصير الأمم المتحدة ، التي انشئت منذ ما يربو على ٣٠ عاما بغية مقاومة الطغيان المنظم والمنتشر على أرفع مستوى عرفه العالم .

٦١ — ومضى قائلا انه خلال تلك الثلاثين عاما ما فتئ ينمو ، رغم كل التحذيرات والمناقشات ، شكل من الطغيان العنصرى في الجنوب الافريقي لا يمكن ان يغسره سوى تواطؤ ايجابي او سلبي من قبل الدول الكبرى — وبعض الدول الصغيرة — ومن قبل مصالح قوية وراسخة تتمثل في الاستغلال الجامع لثروة الجنوب الافريقي الكبيرة ، وفي الحياة الرغدة التي تنعم بها قلة على حساب تعاسة الكثرة وخضوعها . ويستحيل النظر الى الحقائق والأرقام في تقارير ما لا يحصى من المنظمات دون رؤية الأرباح الخيالية وهي تحقق بواسطة شركات معينة ، من بينها ٥٠٠ شركة في المملكة المتحدة ، بينما

---

* أدرج هذا البيان بكامله في المحضر الموجز وفقا للمقرر الذى اتخذته اللجنة خلال الجلسة .

(القس ميتشيل سكوت)

تقترب بقية العالم النامي من المجاعة لافتقاره الى رأس المال والتنمية . وقد جاء في مقال في صحيفة التريبيون يوم أول نيسان /ابريل ١٩٧٧ ان فئة واحدة فقط من المصدرين البريطانيين هي فئة تجار ألماس ، قد نجحت في " اقتناص " الفرص الذهبية التي يفترض انها قد خلقت بفضل السوق المشتركة. وقال ان السبب في عدم التحدى اطلاقا لاحتكار دى بيرز في جنوب افريقيا للماس العالمي ، أمام محاكم البلدان التي تستطيع ان تفعل ذلك ، قد ظل سرا غامضا بالنسبة اليه . وحتى التجارة غير المشروعة المتمثلة في شراء وبيع الماس تبدو خاضعة لهذا الاحتكار . اذ يتعين على كل بلدان العالم ، بما فيها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان تبيع ماسها عن طريق دى بيرز .

٦٢ - وقال ، وهو يشير الى استخدام القانون وسوء استخدامه كأداة للخداع والخيانة - بل وحسبما يعتقد - كأداة للتحرير ، ان الكثيرين من دعاة القانون والنظام في المملكة المتحدة هم أناس يريدون المزيد من القمع ، وممن ينظرون الى الوراء بصورة خطيرة بينما هم سائرون الى الأمام ويرفضون مواجهة المستقبل . واذا ما تركت المعركة ضد الفساد وضد المصالح الصناعية القوية التي تساند البنية الفوقية للفصل العنصرى ، المقامة على مد وجزر متزايدى الخطورة من العمال المهاجرين المحرومين من الادلاء بالرأى والصوت الانتخابي ، لجماعات صغيرة من المقاتلين من أجل الحرية مثل الجبهة الوطنية ، فان النتيجة عندئذ ستكون شيئا ، مثل انتصار النازية ، لا يرغب المرء بالتفكير فيه مليا . ويتعين على افريقيا والعالم والأمم المتحدة ان يستخدموا كافة الصلاحيات القانونية والاجراءات الدستورية المتاحة لمنع تلك الكارثة . ويجب ايقاف شلال الفساد الزاحف في الجنوب الافريقي . ان الشعب الافريقي لشعب كريم وحسن السجايا ونشيط ، اما اذا كان الحكم السائد عليه فاسدا وفظا ، وينتوى استثارة عرق ضد آخر ، فان أحدا لا يستطيع التنبؤ بما سيأتي به المستقبل .

٦٣ - ثم أشار الى دعوى ديدماس موتاسا وأسرته . وهي دعوى لاختبار النوايا جرى تحريكها منذ اكثر من خمس سنوات مضت عندما عرضت بمقتضى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان ، على اللجنة الأوروبية لحقوق الانسان في ستراسبورغ . وقال انه يقدم نسخا من الوثائق ذات الصلة بالموضوع ، ومن بينها نسخ من رأى المجلس ، والطلب المقدم الى المجلس والأسباب المقدمة لرفض طلب السيد موتاسا ، وهي اسباب تجاهلت مركز الافريقيين الذين يعيشون في المنفى وفي أوروبا .

٦٤ - وقال ان ديدماس موتاسا كان مديرا لتعاونية زراعية ناجحة جدا . وبعد اعلان الاستقلال من جانب واحد ، قاسم السيد سميث بطرد شعب التانغوينا من أراضيه التقليدية ، المعروفة بأنها " أراض موقوفة " ، حيث كانوا يعيشون وفق معاهدة خاصة مع التاج . ويعتقد ديدماس موتاسا انه قد القي القبض عليه لأنه والعاملون معه في المزرعة قد ساعدوا التانغوينا بالكساء والطعام عندما طردوا . وقد احتجز دون محاكمة لمدة عام - في حبس انفرادى ، ثم لمدة عام آخر في سجن سالزبورى . وتحت الضغط من بعض المنظمات غير الحكومية ، يسمح له بمغادرة سالزبورى للدراسة بفضل منحة دراسية في كلية في برمنغهام ، واصطحب معه زوجته وأطفاله الثلاثة . وبعد ان أنهى موتاسا بنجاح دراسة علمية ، أبلغته ادارة الهجرة في المملكة المتحدة ان تصريحه لن يعود ساري المفعول عندما يكف عن

(القس ميتشيل سكوت)

كونه طالبا للعلم وانه يتعين عليه مغادرة البلاد ما لم يستطع أن يحصل على عمل لا يمكن ان يؤديه شخص آخر يعيش في نفس المحلة . هذا رغم انه قد أصبح لديه في ذلك الوقت طفلان ولدا في انجلترا . وتقدم الى الجمعية القانونية طالبا منها معونة قانونية ، ولكن طلبه رفض .

٦٥ - وأضاف قائلا ان موتاسا تقدم عن طريق محامين بطلب الى اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان ، التي رفضت على السواء طلبه وشكواه بشأن رفض تقديم المعونة القانونية اليه ووضع العراقيل أمام تقديم طلبه الى المجلس الاوروبي . وذكرت اللجنة ان كونه قد تقدم بطلب معناه انه لم يمنع من القيام بذلك ، ولكنها أضافت ان روديسيا ليست مدرجة كواحدة من البلدان التي تنطبق عليها الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان ودخلت في الأمر مسألة الولاية القضائية الاجنبية .

٦٦ - واستطرد قائلا انه اذا أريد للقانون الدولي ان يصبح أداة للتحرير والتطور المنتظم ، فان الدعوى يجب أن تتولاها حكومة المملكة المتحدة وان تحول الى قضية باسم المملكة ضد ايان سميث بدلا من أن تكون دعوى باسم موتاسا وأسرته ضد التاج وحكومة المملكة المتحدة . وبدلا من ذلك ، فان دولا أعضاء يمكن ان ترفع الدعوى امام محكمة العدل الدولية وتطالب بتعويضات تدفع عن طريق الاستيلاء على الأصول الخارجية لروديسيا الجنوبية من الأرباح التي ستؤخذ من برنامج للجزاءات مطبق بصرامة . وهذا سيكون من شأنه معاقبة تلك الشركات وفروعها ، التي تواصل انتهاك الجزاءات. وينبغي ان تحرك القضية . واذا دعت الضرورة ، فستدفع النفقة من مدخرات شخصية وبمساعدة اصدقاء امريكيين وبريطانيين كان موتاسا وأهله بالنسبة لهم اصدقاء طيبين . بيد انه سيكون مناسبا بالتأكيد ان تصبح دعوى باسم المملكة المتحدة أو الأمم المتحدة ضد نظام غير شرعي لم يعبأ بالتاج بوصفه نقطة الارتكاز في النظام القضائي والقانون الدستوري البريطانيين . ويبدو ان " بيان التفاهم" مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يجعل من الافريقيين الروديسيين اشخاصا عديمي الجنسية لأنه لا يمكن الاعتراف بهم كلاجئين تحت ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . واذا أريدت مساعدتهم ، يتعين ان يتم ذلك عن طريق صناديق فرعية وبموافقة المملكة المتحدة .

٦٧ - وحث على ضرورة اجراء تحقيق حول التفاهم بين المملكة المتحدة ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وفي مسألة " تواطؤ " حكومات المملكة المتحدة المتعاقبة مع مؤامرة جنوب افريقيا ضد الديمقراطية . كما حث على ضرورة اجراء تحقيق قضائي في كافة الجوانب الدستورية والقانونية للموقف التي نتجت عن كون الشعب الافريقي والمنظمات الافريقية قد ارغموا على التفاوض وربما على قبول الشروط المملاة من قبل شخص رفض وساطة المملكة المتحدة والولايات المتحدة واستمر في فرض السلطة العسكرية والسياسية على هؤلاء الذين لجأوا الى الأمم المتحدة وأرغموا على القتال ، بأية أسلحة تمكنوا من حيازتها ، من اجل اراضيهم وحقوقهم وحرياتهم . وأوصى اللجنة بقوة أن تأخذ بهذه المقترحات . وقال ان شعب زمبابوى الافريقي قد عانى من ضرر فادح نتيجة لفساد حكم السيد سميث . وحتى نهاية ١٩٧٦ ، أفادت التقارير بأن ٢٨٠ شخصا قد اعدموا دون أى لجوء الى الاستئناف أمام مجلس الشورى الملكي .

(القس ميتشيل سكوت)

٦٨ - وقال ، فيما يتعلق بحكم القانون ، ان المملكة المتحدة ذاتها تستطيع ان تعرض الأمر على محكمة العدل الدولية وان تطالب بتعويضات عن الخسائر التي مني بها الشعب الافريقي . كما تستطيع ، عن طريق فرض برنامج للجزاءات اكثر صرامة ، واذا دعت الضرورة ، عن طريق انفاذ أحكام المادة ٩٤ من الميثاق ، ان تدفع دولا أخرى الى فعل ذلك نفسه - رغم ان دولا أخرى عديدة لا تحتاج الى أى حفز . وبدلا من ذلك ، يمكن للدول الأخرى المعنية ان تقوم بهذا العمل . ونؤكد لأى دولة ترغب في الاضطلاع بمثل هذا العمل لتأمين التعويضات للشعب الافريقي في تلك الأقاليم اننا سنتعاون معها بهدف اقرار سلطة الأمم المتحدة .

٦٩ - وأضاف ان لديه رجاءين ايجابيين يتقدم بهما . أولهما ، ان تعين الأمم المتحدة أو تسمي مستشارا مؤهلا للمثول ، امام المحكمة العليا الانكليزية . ويراقب مثل هذا المستشار سير دعوى ديديماس موتاسا ضد المدعي العام في دائرة محكمة الملكة ، كما يقدم المساعدة بشأنها ، حين يتعلق الأمر بمركز الافريقيين الروديسيين بالنسبة الى وكالات الأمم المتحدة ، بما في ذلك ولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . كما يتعين عليه ان يلتمس توضيح علائم الشذوذ الظاهرة في بيان التفاهم . وهذا من شأنه ان يخدم مصالح المملكة المتحدة والأمم المتحدة عن طريق تحديد الالتزامات المدين بها لشعب زمبابوى وحل مشكلات التعويضات .

٧٠ - أما الرجاء الثاني فهو ان تحال الى لجنة مختصة تابعة للأمم المتحدة الاتهامات الخطيرة التي وجهت والمتعلقة بكامل مسألة وجود " تواطؤ " ، ايجابي أو سلمي ، في مسألة روديسيا الجنوبية وصلة حكومات جنوب افريقيا المتعاقبة بها ، والى اى مدى تورطت دول أخرى في خرق الجزاءات ، عن طريق انشاء شركات في سويسرا ، على سبيل المثال ، لفرض واحد فقط هو خرق الجزاءات ؟ لقد كانت هناك مزاعم تقول بأن هناك جناحا يمينيا في دائرة الاستخبارات السرية البريطانية . وهذا الزعم لم يصدر عن احد غير السير هارولد ويلسون شخصيا ، عندما استقال بعد ان كان مسؤولا عن دائرة الاستخبارات . وقد تردد الزعم مرة أخرى في وقت لاحق في صحيفة الاوبزيرفر . ولربما تأثرت مقررات السيد ويلسون غير التقليدية بالمعلومات المتضاربة التي قدمت اليه وقت اعلان الاستقلال من جانب واحد ، عندما أكد للسيد سميث انه لن يكون هناك لجوء الى القوة المسلحة . وقيل انه قد تأثر بالاعلام المضلل القائل بأن من المحتمل ان يكون هناك عدم تعاون وتمرد من جانب الضباط والجنود المرابطين في عدن في ذلك الوقت ، اذا ما صدرت الأوامر اليهم بالتحرك ضد الروديسيين من اصدقائهم وبني عشيرتهم . ولقد ظهرت في الصحافة البريطانية اتهامات تقول بأن ثمة اجنحة ، موجودة داخل جهاز الاستخبارات وفي صفوف الخدمة المدنية ، تخضع لتأثير جنوب افريقيا من ناحية ولتأثير الصهيونية من ناحية أخرى ، وان لهذه المؤثرات تأثير مخرب على الادارة والاقتصاد والصحافة . وقد نظر الى " قائمة الشرف " المرفقة باستقالة السيد هارولد ويلسون على انها تقدم بعض مظاهر الثقة في صحة تلك الاتهامات .

(القس ميتشيل سكوت)

٧١ - وأردف قائلا انه قد وقعت حوادث ، مثل محاولة تشويه سمعة ساسة بارزين ، بهدف تحطيم ميثاق العمال والأحرار الذى يبقى على الحكومة في السلطة ، وروجت بعض المزاعم ، علانية ، حول الحياة الخاصة لأعضاء في البرلمان ، من بينهم السيد جيرمي ثورب ، الذى استقال من منصبه كزعيم لحزب الأحرار . وعلى الجانب الآخر ، ظهرت انتقادات في المملكة المتحدة وفي الولايات المتحدة للسلطة التي يتمتع بها داخل منظمة حلف شمال الأطلسي من خدموا في السابق في سلاح دوريات الحماية من النازيين ، وذلك في كتاب بقلم جورج ستاين ، نشرته مطبعة جامعة كورنيل . كما وقعت حوادث أخرى ، وصلت احداها الى علمه مؤخرا فقد قام مراسل لصحيفة انكليزية شهيرة بتحقيق حول المصالح والمعاملات الخاصة لأعضاء في البرلمان ، مما ادى الى القبض على وزير سابق وادانته . وقد أرسلت اليه (أى الى القس ميتشيل سكوت) نسخ من المراسلات الخاصة للصحفي ، بهدف تقويض الثقة في ذلك الصحفي . وقد اطلع الصحفي على النسخ ، وأبلغه الأخير انه تعرض للهجوم في الشارع أيضا .

٧٢ - وأضاف قائلا ، فيما يتعلق بنمو دعاية جنوب افريقيا ، انه قد نشرت مؤخرا دراسة بعنوان الخدعة البيضاء الكبرى . وقد لا تهم اللجنة مباشرة تلك الأمور ، ولكنها أثرت على سياسات انتهجت في الأمم المتحدة ، وربما تكون قد اقنعت دولا اخرى بالادلاء بأصواتها للرفض وللنقض لمنع توسيع نطاق الجزاءات . وثمة قائمة تضم ٥٠٠ شركة تابعة للمملكة المتحدة تفيد التقارير بأن لها فروعا في افريقيا الجنوبية وبأن وثائق متعلقة بها يمكن ان تتاح خلال تحقيق كاف بالفرض تقوم به الأمم المتحدة .

٧٣ - وعندما تتعرض هيبة الأمم المتحدة للتقويض على يد جماعة صغيرة من المتعصبين العنصريين المخدوعين فان أية مشقة تهون في سبيل التحقق من مصدر نفوذ وتأثير مثل هؤلاء الناس وايجاد تفسير لهما ، ولا سيما انهم يؤثرون على سياسات المملكة المتحدة والولايات المتحدة في الجنوب الافريقي . وان الأسلحة التي تزود بها دول حلف منظمة شمال الأطلسي جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية ، تبرر وحدها القيام بمثل هذا التحقيق .

٧٤ - وأخيرا ، فان الاتصالات صعبة الآن مع هؤلاء الناس في زمبابوى الذين طلبوا منه أن يتحرك بالنيابة عنهم في الدعوى أمام المحكمة العليا . وهم الآن من انصار الجبهة الوطنية والسيد موغابي . فلقد شن سلاح الطيران الروديسي غارات واسعة النطاق على معسكرات اللاجئين ، على بعد ١٠٠ ميل عبر حدود موزامبيق في تمبوى وأماكن اخرى ، في الفابات . وأفادت التقارير بسقوط العديد من القتلى ، من بينهم نساء وأطفال .

٧٥ - وأردف قائلا ان الدعوى التي حركها ديديماس موتاسا كانت باقتراح من السيد موغابي وزعماء آخرين ، اعتقادا منهم ، قبل عدة أعوام ، بوجوب استخدام كافة الوسائل الدستورية اذا ما أريد انقاذ بلدهم من دمار الحرب . وهم مازالوا يعتقدون ان الوسائل الدستورية يجب ان تستخدم اذا كانت متاحة لهم . ولم يقع الاختيار على قضية ديديماس موتاسا بسبب اهميته الفائقة ، ولكن لأنها تصلح كدعوى اختبار للمواقف بالنسبة للكثير مما حدث لمئات الآلاف من الشعب الافريقي ، ممن لم يعد بعضهم على قيد الحياة لكي يتمكن من المثول أمام أية محكمة في العالم . وربما يتعين الآن ان تضطلع

(القس ميتشيل سكوت)

حكومة المملكة المتحدة بالقضية ، لأن كل الصعوبات التي وضعت في طريق العدالة قد ذللت منذ وقت طويل ، وبحيث يسفر الأمر بعد ذلك عن اتهام السيد إيان سميث وأنصاره بالخيانة ومطالبتهم بتعويضات عن جميع الأضرار التي الحقوها برعايا المملكة المتحدة الخاضعين لحكمه .

٧٦ - واختتم قائلا انه طالب ،عندما بحث مجلس الأمن بعد ذلك مسألة روديسيا الجنوبية ، بضرورة دعوة السيد موغابي وغيره من الزعماء الذين لهم اتباعهم في روديسيا الجنوبية للمثول أمام مجلس الأمن أو لجنته المعنية بالجزاءات ،حتى يمكن ،له أو لها الاستماع مباشرة الى آرائهم حول التطورات الأخيرة في البلد ، وحتى يمكن لهؤلاء الزعماء ان يوضحوا قضيتهم في الأمم المتحدة حيث يمكن أن تنصت اليها كل الأمم .

٧٧ - انسحب القس ميتشيل سكوت .

٧٨ - اتخذ السيد برنارد ريفرز (جماعة هازلمير) لنفسه مقعدا على مائدة مقدمي الالتماسات ، تلبية لدعوة الرئيس .

٧٩ - السيد ريفرز (جماعة هازلمير)*: قال انه ،بوصفه باحثا اقتصاديا بريطانيا يعمل في لندن ونيويورك كباحث حر معني بمسائل العالم الثالث ، قد كرس قسطا كبيرا من وقته خلال الأعوام الثلاثة الماضية للتحقيق في كيفية حصول روديسيا الجنوبية على امداداتها النفطية . وقد انجز الكثير من العمل بالاشتراك مع زميله السيد مارتين بايلي . وقد عمل مؤخرا هو والسيد بايلي كخبيرين استشاريين لدى مجموعة الكومنولث العاملة المعنية بالجزاءات . والمنظمة التي يمثلها هي ائتلاف مخصص من الناس في المملكة المتحدة تقوم بالأبحاث وتنشر تقاريرا حسب مقتضى الحال حول الدور الاقتصادي الغربي في العالم الثالث .

٨٠ - وأضاف قائلا ان نظام السيد سميث القائم على سيطرة الأقلية البيضاء ، قد اعلن منذ اثنتي عشرة سنة مضت وبصورة غير مشروعة ومن جانب واحد ،استقلال روديسيا الجنوبية . وقد أدين هذا العمل من جانب كل أمم العالم تقريبا وفرض حظر اقتصادي من قبل مجلس الأمن . وأعلن هارولد ويلسون الذي كان رئيسا لوزراء المملكة المتحدة في ذلك الحين ان التمرد سينتهي " خلال أسابيع وليس خلال شهور " . وقد وضع تنبؤ السيد ويلسون على أساس الافتراض بأن الجزاءات ،وبخاصة الجزاءات النفطية ،ستنفذ بصورة فعالة . غير ان الأمر لم يكن كذلك . فما زال النفط يتدفق ،وما زال نظام سميث في السلطة . وفي اعتقاده ان هذا لم يكن ليحدث لو أن الغرب كان قد تصرف بمزيد من الحزم . والحقيقة ان الغرب قد انقذ الجزاءات الى درجة كبيرة ،ولكن من الواضح انه لم يكن راغبا في انفاذها الى الحد الذي قد يتعارض مع مصالحه السياسية والاقتصادية الأوسع . وقد اضطر

---

* نشر هذا البيان بأكمله في المحضر الموجز وفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة خلال الجلسة .

(السيد ريفرز)

الى استخلاص هذه النتيجة بفضل الحقيقة القائلة بأن الغرب كان لم يواجه بعد بطريقة حاسمة القوتين الأساسيتين المسؤولتين عن ابقاء نظام سميث في السلطة - وهما : حكومة جنوب افريقيا وخمس شركات نفطية متعددة الجنسيات .

٨١ - وأضاف قائلا ان روديسيا الجنوبية بلد غير ساحلي ، وعلى ضوء الحقائق السياسية الراهنة ، فان الكثير من تجارتها مع العالم الخارجي يجرى بطبيعة الحال عبر جنوب افريقيا ، ولذلك فان الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية لن تكون فعالة الا عندما ترغم جنوب افريقيا ، والشركات القائمة هناك على التعاون . وقال انه كلما أكد اناس ان الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية لا يمكن ان تكون فعالة ، فانه يتذكر قصة الولد الصغير الذى حاول ان ينفخ البالونة ذات الثقب الكبير في احد جوانبها . ولقد فشل الولد بطبيعة الحال ، ولكن هذا لا يعني ان البالونات لا يمكن نفخها على الاطلاق . والى ان يواجه جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الحقيقة وهي ان جنوب افريقيا تتجاهل قرارات الجزاءات الالزامية المعتمدة في عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٨ ، فان تلك القرارات ستظل ، بطرق عديدة ، غير فعالة مثل البالونة ذات الثقب في احد جوانبها . والسؤال الذى يجب مواجهته الآن هو هل سيعمد مجلس الأمن لسد ذلك الثقب .

٨٢ - واسترسل قائلا ان أبلغ تصوير للطريقة التي تحدّت بها جنوب افريقيا جزاءات الأمم المتحدة يتمثل في تدفق النفط المستمر الى روديسيا الجنوبية . ان روديسيا الجنوبية ليس لديها نفط من انتاجها ، ومصفاتها الوحيدة قد توقفت عن العمل منذ عام ١٩٦٥ . ومن ثم فقد تعين عليها أن تستورد صفيفا كاملا من منتجات النفط هي زيوت الوقود (مثل البنزين وزيوت قيود الطيران) ومنتجات النفط غير المستخدمة كوقود (مثل زيوت التشحيم) . وهذه المنتجات لا يمكن أن تأتي الا من مصافي النفط في جنوب افريقيا . ويتعين على جنوب افريقيا ان تستورد كل النفط الخام الذى تستخدمه هذه المصافي . ويأتي معظم هذا النفط الخام من ايران . وثمة ثلاث من بين أربع مصافي للنفط في جنوب افريقيا مملوكة بالكامل لشركات غربية . واحداها تملكها موبيل (وهي شركة امريكية) ، واخرى تملكها كالتكس (وهي ايضا شركة امريكية) ، والثالثة تملكها ، بصورة مشتركة ، شل (وهي شركة هولندية - بريطانية) وبريتش بتروليوم (وهي شركة خاضعة للحكومة البريطانية) . وتملك أغلبية الأسهم في مصفاة البترول الرابعة في جنوب افريقيا شركة ساسول المملوكة لحكومة جنوب افريقيا ، بينما تملك أقلية الأسهم شركة النفط الايرانية الوطنية وشركة " توتال " الخاضعة للحكومة الفرنسية ، والتي تشغل المصفاة أيضا .

٨٣ - وأردف قائلا ان النفط حيوى بصورة مطلقة بالنسبة للبقاء الاقتصادى والعسكرى لنظام سميث . بيد ان التفاصيل المتعلقة بطريقة امداده به وبهوية القائمين بعملية الامداد قد ظلت ، وحتى عهد قريب ، سرا محاطا بالكتمان الشديد . ثم نشر في نيويورك في حزيران/يونيه عام ١٩٧٦ تقرير بواسطة مركز العمل الاجتماعي لكنيسة المسيح المتحدة وهو بعنوان : المؤامرة النفطية . وقد اعتمد هذا التقرير الذى يعتبر المتحدث كاتبه الأساسي ، على ١٧ وثيقة سرية حصل عليها طرف ثالث من فروع موبيل في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية .

٨٤ - وقد شرح تقرير المؤامرة النفطية كيف تم امداد روديسيا الجنوبية عمدا وتحديا لجزاءات الأمم المتحدة ، بمعظم أو بكل البترول الذى حصلت عليه منذ اعلانها الاستقلال من جانب واحد ، بواسطة فروع موبيل وكالتكس وتوتال وشل وبريتش بتروليوم (ب ب) في جنوب افريقيا . ولم تكن فروع تلك الشركات النفطية الخمس في جنوب افريقيا تبيع النفط مباشرة الى روديسيا الجنوبية . فلقد باعته عن طريق شركات أخرى وسيطة في جنوب افريقيا ، هي ليست شركات نفطية في حد ذاتها . ولقد اطلقت موبيل على هذا المخطط اسم " المطاردة الوهمية " . وكان مقصدها هو أن تقلل الى أدنى حد فرصة اكتشاف دور الشركات الخمس . ووفق هذا المخطط ، تبيع فروع الشركات النفطية الخمس في جنوب افريقيا المنتجات النفطية الى شركة جنوب افريقية ، وهي تعرف ان النفط سيحول بعد ذلك الى شركات اخرى وسيطة ، تبيعه فيما بعد الى المستلم المطلوب في روديسيا الجنوبية . وهكذا ، تستطيع فروع الشركات النفطية الخمس في جنوب افريقيا ان تدعي دائما انها لم تبع شيئا لروديسيا الجنوبية ، رغم انها توفر بشكل غير مباشر ، وفي الحقيقة ، معظم احتياجاتها ، وحتى اذا اكتشف بشكل ما ان منتجات نفطية معينة قد وجدت طريقها الى روديسيا الجنوبية من مصافي جنوب افريقيا المملوكة للشركات النفطية الخمس ، فان المخطط سيظل مأمون العواقب - مادام ليس بوسع أحد ان يثبت انه كانت هناك أية نية من جانب الشركات النفطية للسماح لمنتجاتها بالوصول الى روديسيا الجنوبية . ولكن الوثائق المنشورة في تقرير المؤامرة النفطية قد كشفت النقاب عن انه كان في نية هذه الشركات حقا ان يصل النفط الى روديسيا الجنوبية بالضرورة .

٨٥ - ثم قال ان تقرير المؤامرة النفطية قد خلص الى استنتاجات ، أولها ، ان فروع الشركات النفطية الغربية الخمس في جنوب افريقيا ، وعن طريق وسطاء ، قد وفرت تقريبا كافة متطلبات روديسيا الجنوبية من النفط منذ اعلان الاستقلال من جانب واحد ، وثانيها ، ان معظم النفط قد ذهب ، حتى خريف ١٩٧٦ عندما أغلقت موزامبيق حدودها مع روديسيا الجنوبية ، من جنوب افريقيا الى موزامبيق بطريق البحر ثم بالسكك الحديدية الى روديسيا الجنوبية ، وانه نظرا لأن الحدود كانت مغلقة ، فقد ذهب معظمه بطريق البر والسكك الحديدية مباشرة من جنوب افريقيا الى روديسيا الجنوبية . وثالثها ، ان تورط فروع للشركات النفطية الخمس في جنوب افريقيا كان متعمدا وبوعي وانها لم تكن بأى حال تبيع بغير انتباه كاف الى شركات جنوب افريقية ودون ادراك لأن تلك الشركات تعيد البيع لروديسيا الجنوبية .

٨٦ - وأضاف قائلا ان المعلومات الواردة في تقرير المؤامرة النفطية تتناول في معظمها الفترة السابقة على اغلاق حدود موزامبيق مع روديسيا الجنوبية في آذار/مارس ١٩٧٦ . ومنذ ذلك الحين ، حصلت جماعة هازلمير على معلومات اخرى كثيرة تتعلق بعام ١٩٧٧ ، وعلى اكبر قدر من الأهمية . وقد أبلغ هذه المعلومات سرا الى لجنة مجلس الأمن المعنية بالجزاءات يوم ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٧٧ وهو يود الآن ان يزيح النقاب عن تلك المعلومات ، وعلى الملأ ، رغم ان ذلك سيتم بصورة بالغة الاختصار .

(السيد ريفـرز)

٨٧ - ثم قال ان الحقائق الأساسية هي : أولا ، ان فروع الشركات النفطية الخمس كلها في جنوب افريقيا ، شل وبريتش بتروليوم وتوتال وموبيل وكالتكس ، مازالت تزود روديسيا الجنوبية بالنفط . وثانيا ، ان فروع الشركات النفطية الغربية الخمس في جنوب افريقيا ربما تكون ، نظريا ، مستمرة الى حد كبير ، ومثلما كان الحال في السابق ، في بيع النفط الى روديسيا الجنوبية عن طريق شركات جنوب افريقية وسيطة . بيد ان عملية الامداد ، من الناحية المادية الملموسة ، تجرى بشكل اكثر صراحة . اذ يجرى نقل الكثير من النفط بواسطة الشركات النفطية الى مستودع للتخزين في مسينا ، على بعد ١٠ أميال جنوبي حدود روديسيا الجنوبية مع جنوب افريقيا . ثم يرسل بواسطة الشركات النفطية الخمس جميعها عبر نقطة الحدود عند جسر بايت ، الى داخل روديسيا الجنوبية بطريق البر والسكك الحديدية . وفي حالة النقل البرى ، ينقل النفط في شاحنات غير مميزة بعلامات تمتلكها في معظم الحالات شركات النفط ذاتها . وهناك نظام سرى رمزى قائم على التمييز بالألوان ، تكون بمقتضاه شاحنات موبيل رمادية اللون وشاحنات توتال باللون البيج ، وهلم جرا . وثالثا ، ان الشركات النفطية الغربية الخمس في جنوب افريقيا تتعاون بصورة وثيقة للغاية بشأن أمور عديدة ، ففي يوم الخميس الأخير من كل شهر يجتمع ممثلوها فيما يعرف بـ " اجتماع للصناعة " ، يناقشون خلاله الأمور ذات الاهتمام المشترك بما فيها بيع النفط لروديسيا الجنوبية . ويرأس هذه الاجتماعات ممثل الفرع الجنوب افريقي لبريتش بتروليوم . ورابعا ، فان الشركة الأم ، في حالة شركة واحدة على الأقل من الشركات النفطية الخمس ، وربما عديد منها ، كانت تحاط علما بشكل تام ، وقبل بعض الوقت ، بالطريقة التي يمد بها فرعها الجنوب افريقي روديسيا الجنوبية بالنفط . ويجرى شراء النفط من بلدان معينة في الشرق الأوسط اعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط ، وهي بلدان حاولت في السنوات الأخيرة انفاذ حظر بترولي على جنوب افريقيا ، والحقيقة ، ان بعض الوثائق المتعلقة بتلك المبيعات النفطية لجنوب افريقيا قد طبعت عليها فعلا بحروف كبيرة عبارة " ليس للتسليم لجنوب افريقيا " ، أو تعبير مماثل لذلك . ومن الواضح ، ان واحدة او اكثر من الشركات النفطية الأم تقوض عامدة السياسة المعلنة لأعضاء مختلفين في منظمة الأقطار المصدرة للبترول ممن ينتمون الى الشرق الأوسط ، عن طريق عدم اعلام تلك البلدان بأن نفطها يؤخذ الى جنوب افريقيا .

٨٨ - ومن الواضح ان المخطط الذى تزود بمقتضاه فروع الشركات النفطية الغربية الخمس في جنوب افريقيا روديسيا الجنوبية بالنفط ، لا زال يعمل في يسر مثلما كان الحال دائما ، وان المؤامرة القائمة بين تلك الشركات وحكومة جنوب افريقيا للابقاء على التدفق النفطي ، مفضوحة اكثر مما كان معتقدا .

٨٩ - وأردف قائلا ان أيا من الشركات النفطية المعنية لم تحاول بتاتا نفي الاتهامات التي وردت أولا في تقرير المؤامرة النفطية ، ناهيك عن اثبات عدم صحتها . وبدلا من ذلك ، زعمت الشركات الأم أن تشريع جنوب افريقيا يجعل من المستحيل على الشركات الأم أن تتحقق مما اذا كانت فروعها في جنوب افريقيا توفر النفط لنظام سميث ، او أن توقفه اذا كان ذلك يحدث فعلا . وبهذه الحجج ، فانها تقول في الواقع انها قد فقدت السيطرة على فروعها ، حتى على الرغم من أنها مازالت تتلقى الأرباح من عملياتها . ومن الجلي ، ان اية شركة مملوكة للغرب في جنوب افريقيا تخدم سيدين هما:

(السيد ريفرز)

شركتها الأم وحكومة جنوب افريقيا . وعندما تسير سياسات السيدين في اتجاهين مختلفين ، فانه سيظهر من الموقف الذى تتخذه الشركات النفطية ، أن حكومة جنوب افريقيا لها طريقتها الخاصة . وينبغي وضع هذه النقطة محل بحث جاد من قبل اولئك الذين ما زالوا يعتقدون ان الشركات الغربية يمكن أن تكون مؤثرا قويا لصالح التقدم داخل جنوب افريقيا .

٩٠ - واسترسل قائلا ان من اكثر الجوانب جدارة بالملاحظة في القصة برمتها تلك الحقيقة القائلة بأن أيا من القوانين الوطنية لا ينتهك عندما تزود روديسيا الجنوبية بالنفط ، من قبل فروع الشركات النفطية الغربية في جنوب افريقيا . فالفروع الموجودة في جنوب افريقيا مسؤولة أمام قانون جنوب افريقيا الذى لا يحظر التجارة مع روديسيا الجنوبية . وقرارات جزاءات الامم المتحدة مصاغة حاليا بطريقة من شأنها ان تعني أن الدول الأعضاء ليست ملزمة بجعل الشركات الأم تتحمل التبعة القانونية عن أية انشطة منتهكة للجزاءات تضطلع بها فروعها في جنوب افريقيا ، حتى عندما تكون تلك الفروع مملوكة لها بالكامل .

٩١ - وأضاف قائلا ان عددا من حالات كشف الأسرار والتطورات السياسية ذات الاهمية البالغة قد وقعت منذ نشر تقرير المؤامرة النفطية . وأولها ، ان شركة لونرو المتعددة الجنسيات ، التي يوجد مقرها في المملكة المتحدة ، قد أماطت اللثام عن انها قد جمعت ، هي الاخرى ، ادلة كثيرة تؤكد الاتهامات الواردة في تقرير المؤامرة النفطية ، وتعطيها ابعادا اكبر . وتشكل الادلة ، التي لم ينشر معظمها بعد ، الاساس لدعوى بخرق عقد ، اقامتها لونرو على الشركات النفطية الخمس . وثانيها ، ان حكومة زامبيا قد حركت دعواها القانونية ضد الشركات النفطية الخمس . وهي تطالب بتعويضات قيمتها نحو ٦ر٤ بلايين من دولارات الولايات المتحدة ، وربما كان هذا رقما قياسيا عالميا . والشركات النفطية متهمة ، بين أشياء أخرى ، بأنها تحرم زامبيا من البترول منذ منتصف الستينات من هذا القرن بهدف تكوين أرصدة في روديسيا الجنوبية وانها بذلك تدمر اقتصاد زامبيا . وثالثها ، أن حكومة المملكة المتحدة قد أمرت باجراء تحقيق رسمي للتحقيق في الاتهامات التي ظهرت اولا في تقرير المؤامرة النفطية ، والقائلة بأن شل وبريتش بتروليوم (وهما اكبر شركتين نفطيتين في المملكة المتحدة) قد لعبتا دورا في امداد روديسيا الجنوبية بالبترول . ورابعها ، ان الشركات النفطية الخمس وحكومات البلدان التي توجد بها مقارها (الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، فرنسا وهولندا) قد تعرضت لنقد شديد في عديد من المؤتمرات المشتركة ما بين الحكومات اثناء عام ١٩٧٧ . وتشمل تلك المؤتمرات اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر الكومنولث واجتماع القمة الافريقي - العربي ومؤتمر الامم المتحدة في مابوتو . وآخرها ، ان منظمة الوحدة الافريقية في طريقها ، لا يفاد بعثة وزارية من سبع دول الى بلدان منظمة الاقطار المصدرة للنفط لتطلب اليها العمل على ضمان عدم توريد نفطها الى روديسيا الجنوبية أو جنوب افريقيا .

٩٢ - واضاف قائلا ان النفط ، الذى استورد بمعرفة نظام سميث ، كان المكون الرئيسي الذى مكن هذا النظام من تحدى العالم طوال ١٢ عاما . وان النفط لم يوفر فحسب الدم اللازم لحياة

(السيد ريفرز)

اقتصاد النظام ، بل انه كان ايضا وقودا للنفاثات والطائرات العمودية والعربات المدرعة التي غزت موزامبيق لتوها . ان النفط قد اتيح ، عن طريق الفروع الموجودة في جنوب افريقيا ، من قبل الشركات النفطية القائمة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وهولندا ، والواقع ان كافة المعلومات ، التي تم الحصول عليها ونشرها والمتعلقة بتدفق النفط ، قد كشف عنها افراد قلائل يعملون لحساب منظمات غير حكومية تسعى الى دعم نضال شعب زمبابوى في سبيل الحرية . وهو مضطر الى التساؤل لماذا لم تظهر تلك المعلومات الخطيرة الا عندما بدأ التحقيق افراد قلائل ، وما الذى حدث لدوائر جمع المعلومات في تلك البلدان الغربية بالذات التي تتواجد بها مقار الشركات النفطية . فهل حققت في ذلك الامر الجوهرى ، واذا لم تكن قد فعلت ، فلم لم تفعل ذلك ؟

٩٣ - وفضلا عن ذلك فقد تساءل مندهشا ، لم لم تفعل الحكومات الغربية ، التي يتحدث عنها ، شيئا لوقف تدفق النفط خلال الـ ١٧ شهرا التي مرت منذ نشرت الحقائق لاول مرة . والسبب الأول الذى قدم تعليلا للتأخير هو أن هذه الحكومات كان يتعين عليها الاضطلاع بتحقيقاتها الخاصة . ولقد كان لديها حتى الآن اكثر من عام للقيام بمثل هذه التحقيقات ، التي يجب ان تكون وافية ، بالتأكيد . ثم قالت انه يجب عدم القيام بأى عمل ضد جنوب افريقيا أو الشركات النفطية في الوقت الذى تدور فيه " مفاوضات دقيقة " تنطوى عليها مبادرة التسوية الانجلو - امريكية . ان الشك يحيط بمنطق هذه الحجة بالذات ، وحتى اذا قبلت في الوقت الراهن ، فلعل الجميع متفقون على أن المبادرة الانجلو - امريكية قد فشلت . وقد اوضح ايان سميث ذلك تماما ، في بيانه الذى اوردته الصحافة يوم الجمعة الموافق ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر . ومن ثم ، فان هذه هي اللحظة المناسبة تماما لكي نعيد الى الاذهان العبارات التي استخدمها ممثل الولايات المتحدة امام اللجنة يوم ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٧ . فقد قال المندوب ، وهو يشرح السبب الذى جعل الولايات المتحدة تمتنع في ذلك الوقت عن تأييد ضغط دولي متجدد على نظام سميث ، انه اذا اصيبت المفاوضات بالركود او لحقها الفشل فان الوقت سيكون قد حان لزيادة الضغط على نظام سميث وأن الولايات المتحدة ستكون مستعدة حينئذ لاتخاذ تلك الخطوات التي قد تكون ضرورية لضمان التعاون المطلق من قبل كل الاطراف في تنفيذ اقتراح التسوية ، كما ستكون مستعدة للاشتراك في تلك التدابير المؤدية لنفس الغرض (A/C.4/32/SR.9 Para.39) ولم يحدد ممثل الولايات المتحدة ما ستكون عليه تلك " الخطوات " و " التدابير " . ومن المأمول ان يتوصل اعضاء اللجنة الى ذلك اثناء سير المناقشة الجارية .

٩٤ - واستطر قائلا انه من المهم ايضا ، في هذا السياق ، الاشارة الى البيان الذى ادلى به وزير الشؤون الخارجية في زامبيا امام الجمعية العامة يوم ١٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ (A/32/PV.27) والذى قال فيه :

(السيد ريفرز)

" ولذلك ، فان سؤلنا الى المملكة المتحدة والولايات المتحدة هو ببساطة : ما هو العمل الحاسم الذى يرغب البلدان وحلفاؤهما الغربيون في اتخاذه ، ويكونون على استعداد لاتخاذه ، اذا ما رفض سميث واتباعه النفعيون تسليم السلطة حسبما جاء في الاقتراحات ؟ ان الكتاب الابيض (للمملكة المتحدة) يلتزم الصمت حول هذا السؤال الحيوى . . . وثمة شيء واحد نحن واثقون منه الا وهو : انه (اى سميث) سيسوف ويراوغ . والواقع ، ان خدعة سميث هنا ، وكما هو الحال دائما ، هي لكسب الوقت ، وبالتالي لاطالة أمد نظامه غير الشرعي .

" وان نجاح الاقتراحات الانجلو - امريكية سيتوقف على رغبة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في اتخاذ تدابير قهرية حاسمة ، ونحن نحثهما ، وحلفاءهما الغربيين ، على وقف تشغيل خطوط النفط حتى يمكن شل الجهازين العسكرى والمدني اللذين ابقيا على حياة نظام سميث كل هذا الوقت الطويل . وينبغي منع الشركات النفطية الغربية المتعددة الجنسيات من مواصلة امداداتهما النفطية الى جنوب افريقيا ، على نحو مباشر او غير مباشر" .

٩٥ - ثم اوجز قائلا ان الموقف الذى تواجهه الامم المتحدة ، اذن ، وعام ١٩٧٧ يوشك على نهايته ، هو كالتالي : بعد مايربو على عقد زمني من عدم التحرك ، وربما من الجهل ، تعرف المملكة المتحدة والولايات المتحدة وحلفاؤهما الغربيون الآن كيف يصل النفط الى نظام سميث ، وهم يعرفون انه لولا النفط لكان النظام قد انتهى . ويجب ان يقروا عن يقين بأن المبادرة الانجلو - امريكية قد أخفقت . وهم يعرفون انهم قد وعدوا بالقيام بعمل ذى شأن ضد سميث وفورستر في حالة حدوث مثل ذلك الاخفاق ، ويعرفون انهم اذا ظلوا لا يفعلون شيئا ، ولا سيما تجاه تدفق النفط ، فان سائر العالم قد يستنتج عندئذ ، وعن حق ، انهم خائفون بدرجة كبيرة تمنعهم من معاداة الشركات النفطية ومن الاضرار بمصالحهم الاقتصادية في جنوب افريقيا .

٩٦ - وتساءل قائلا : ما هي اذن التدابير التي يتعين على تلك الامم الغربية اتخاذها اذا قررت وقف تدفق النفط وعندما تقرر ذلك ؟ ان الجواب واضح . اذ يتعين عليها أن تؤيد اقتراحين اشير اليهما في تقرير مؤقت نشرته يوم ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ لجنة مجلس الامن المعنية بالجزاءات (S/12450) . والاقتراح الاول ، الذى قدمته الهند ويهدف الى تأمين عدم وصول البترول المباع من قبل فروع الشركات النفطية الغربية في جنوب افريقيا الى رود يسيا الجنوبية ، يقضي بأن يقرر مجلس الامن ، عملا منه بأحكام الفقرة السابعة من ميثاق الامم المتحدة ان توسع كافة الدول الاعضاء نطاق تشريعها الوطني بشأن الجزاءات بحيث لا ينطبق فحسب على الشركات النفطية الأم بل وأيضا على فروع تلك الشركات في جنوب افريقيا وان يحمل الشركات الام التبعة القانونية عن أية انشطة منتهكة للجزاءات تقوم بها تلك الفروع . ويقضي الاقتراح الثاني ، الذى قدمته بنن ، بأن يفرض مجلس الامن حظرا نفطيا على جنوب افريقيا الى ان تقدم جنوب افريقيا ضمانات ، يمكن الركون اليها والتحقق من صحتها ، تفيد بأن النفط لم يعد يمرر الى رود يسيا الجنوبية .

(السيد ريفرز)

٩٧ - ثم قال ان الاقتراحين مطابقين تقريبا لما أوصت به لجنة الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي يوم ١٩ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٧٧ ، وهي اللجنة التي ينتمي الى عضويتها كافة بلدان الكومنولث . ووفقا للتقارير الصحفية ، فان المملكة المتحدة قد قدمت تحفظات معينة بشأن الاقتراح الاول ، ولكن الاقتراح الثاني حظي بتأييد جميع بلدان الكومنولث . ان حقيقة تأييد المملكة المتحدة لذلك الاقتراح لم تكد تلحظ في الامم المتحدة ، رغم مغزاه الكبير جدا .

٩٨ - واستطرد قائلا انه للوهلة الاولى ، قد يبدو أن ايا من الاقتراحين سيكون كافيا في حد ذاته لمنع النفط من الوصول الى روديسيا الجنوبية عبر جنوب افريقيا - بيد انه ، لاسباب فنية مختلفة ، سيكون تنفيذ كلا الاقتراحين هو الافضل . وقد قدم يوم ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ ، عندما مثل للمرة الثانية امام لجنة مجلس الامن المعنية بالجزاءات ، تحليلا مفصلا نسبيا للاقتراحين . ويمكن ان تتاح نسخ من بيانه هذا .

٩٩ - واردف قائلا ان تلك المقترحات لقيت تأييدا كبيرا من قبل الاعضاء غير الغربيين في لجنة مجلس الامن المعنية بالجزاءات ، عندما نوقشت في اللجنة ، ولكن الاعضاء الغربيين الخمسة لم يتخذوا موقفا سواء الى جانبها او ضدها . وطبقا لما نشرته صحيفة نيويورك تايمز يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ فان البلدان الغربية الخمسة شعرت بأن الوقت لم يكن ملائما للتصويت على مثل هذا التوسيع في نطاق الجزاءات ، بسبب مبادرة التسوية الانجلو - امريكية الماضية في سبيلها . وهو يتفق في الرأى مع اولئك الذين قالوا انه ليس ثمة منطق متأصل في هذه الحجة . وفضلا عن ذلك ، فان مجلس الامن قد قرر في وقت سابق ، في القرار رقم ٤٠٩ (١٩٧٧) ان يجتمع في موعد لا يتجاوز ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ لبحث تطبيق مزيد من الجزاءات الالزامية ضد روديسيا الجنوبية . ولم تعقد هذه الجلسة بعد . والان وبعد ان خرب ايان سميث ، على نحو ظاهر ، مبادرة التسوية الانجلو - امريكية فان الحجج التي ساقتها البلدان الغربية لتأخير العمل على فرض مزيد من الجزاءات لم تعد تبدو قائمة .

١٠٠ - ولقد كانت هناك تقارير صحفية توحي بأن مجلس الامن سيجتمع في غضون شهر كانون الاول/ديسمبر لمناقشة التقرير المؤقت للجنة مجلس الامن المعنية بالجزاءات . وربما يحاول الاعضاء الغربيون مرة اخرى السعي الى تأخير العمل عن طريق حث المجلس على ان يفعل ما هو اكثر قليلا من الاحاطة علما بوجود التقرير . والزمن وحده هو الذى سيكشف الحقيقة .

١٠١ - وقال في الختام انه اذا اريد للجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية ان يكون ذات معنى في اى وقت على الاطلاق يجب على مجلس الامن ان يسد الثغرة الجنوبية الافريقية التي وصفها . واذا قرر الغرب ان يعارض مثل هذا العمل فان الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية لن تكون بأى حال فعالة مثلما هو ممكن أو مثلما ينبغي . وستكون اشبه ببالونة يوجد ثقب في جانبها . والاسابيع المقبلة والمناقشة المنتظرة لمجلس الامن يمكن ان تكون حاسمة تماما . ان مسألة ما اذا كان يتعين ارغام نظام الاقلية البيضاء على التخلي عن سلطتها السياسية والعسكرية غير المشروعة ليست

(السيد ريفرز)

وحدها في كفة الميزان ، بل ان في كفة الميزان ايضا كامل الثقة مستقبلا في عمل غير عسكرى وحازم من قبل مجلس الامن عملا بالفقرة السابعة من ميثاق الامم المتحدة .

١٠٢ - انسحب السيد ريفرز

١٠٣ - السيد اصفنديارى (ايران) : تحدث ممارسا حق الرد ، فقال ان وفده يحتفظ بحق الرد ، في مرحلة لاحقة ، على المزاعم التي ذكرها مقدم الالتماس المنتمي الى جماعة هازلمير والقائلة بأن ايران متورطة في امداد جنوب افريقيا بالنفط .

١٠٤ - السيد سيكيي (غانا) : اقترح استنساخ كامل بيانات ممثل الجبهة الوطنية ومقدم الالتماس المنتمي للعصبة الدولية لحقوق الانسان ومقدم الالتماس المنتمي لجماعة هازلمير في محضر الجلسة .

١٠٥ - السيد بنتينك (هولندا) : ايد الاقتراح ، واقترح ايضا ادراج بيان ممثل المملكة المتحدة بصورة مسهبة في محضر الجلسة .

١٠٦ - الرئيس : ذكّر اللجنة بالآثار المالية المترتبة على الاقتراحات ، وقال انه اذا لم يسمع اعتراضا فانه سيعتبر ذلك دليلا على ان اللجنة توافق على تلك الاقتراحات .

١٠٧ - وقد تقرر ذلك .

طلبات استماع

١٠٨ - الرئيس : ابلغ اللجنة بانه قد تلقى رسالتين تحتويان على طلبات للاستماع تتعلق بروديسيا الجنوبية ، واقترح تعميمهما ، طبقا للممارسة المعتادة ، كوثيقتين للجنة والنظر فيهما خلال جلسة تالية .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠